الرقم الدولي المعياري للمؤتمر ـــــ (معتمد ومصنف دوليًا) ـــــ ISBN 978 - 9953 - 0 - 2970 - 2

المؤتمر التاسع للغة العربي
دبي– الإمارات العربية المتحدة

ورقة بحثية بعنوان:

تأرجح وضع اللغة العربية في منظومة الأمم المتحدة بين استخدامها لغة رسمية أو لغة عمل: تحديات العمل العربي المشترك

من إعداد:
د/ صلاح الدين بوجلال
كلية الحقوق والعلو م السياسية
جامعة محمد لمين دباغين – سطيف 2 (الجزائر)

نوفمبر 2023

مقدمة:

يُعدّ تعدّد اللغات عنصرا جوهريا بالنسبة للاتصالات متعددة الأطراف، فمن خلاله تكفل مؤسسات منظومة الامم المتحدة أن تفهم الشعوب قرارات الهيئات الحكومية الدولية وأن تراعيها وتطبقها. وبفضل تعدد اللغات، تتواصل منظومة الأمم المتحدة على الصعيد العالمي مع كل فئات السكان، وبفضلها يمكنها إحضار أطراف النزاعات إلى طاولة المفاوضات، ومعالجة المخاطر التي تتهدد البشرية، وتنشر قيم حقوق الإنسان، وغير ذلك من القيم العالمية التي تبرر وجود هذه المنظومة نفسها.

وقد وردت أول إشارة إلى استخدام اللغات في منظمة الأمم المتحدة في الفقرة 1 من مرفق قرار الجمعية العامة 2(1)، وقد تم التنصيص على استخدام الإسبانية والإنجليزية والروسية والصينية والفرنسية كلغات رسمية، ليتمّ فيما بعد إدراج العربية بوصفها اللغة الرسمية السادسة وفقًا لقرار الجمعية العامة رقم: 3190 (د– 28) المؤرخ في 18 كانون الأول/ديسمبر 1973. كما قررت الأمم المتحدة الاحتفاء بيوم اللغة العربية كل سنة يوم الثامن عشر (18) من كانون الأول/ديسمبر، وهو يوافق يوم إدخال اللغة العربية ضمن اللغات الرسمية للأمم المتحدة.

ورغم هذا التنصيص الصريح على اعتماد اللغة العربية لغة رسمية، فإن عمل منظومة الأمم المتحدة لم يكرس فعليا هذا الوضع القانوني الجديد بالكامل، كما أن المنظمة الأممية تُميّز بين استخدام اللغة كلغة رسمية أو كلغة عمل، وقد نجم عن هذا التمييز استبعاد اللغة العربية من لغة عمل غالبية المنظمات رغم اعتمادها في نفس الوقت لغة رسمية ضمن نظمها التأسيسية. وقد يزداد الوضع تعقيدا، عندما نلحظ أن اللغة العربية قد استخدمت في بعض المنظمات كلغة عمل دون أن تكون معتمدة لديها لغة رسمية.

إن هذا الواقع ليدعونا للتساؤل حول القيمة المعيارية الحقيقية للغة العربية في منظومة الأمم المتحدة، منطلقين من الإشكالية الواردة أدناه:

- **إشكالية الدراسة:**

إلى أي حد تم التكريس القانوني للغة العربية في عمل منظومة الأمم المتحدة في إطار مبدأ التعددية اللغوية الذي تبنته الأمم المتحدة؟ وما سر التمييز بين اعتمادها لغة رسمية دون لغة العمل أو العكس؟ وهل اعتمادها لغة رسمية فقط واستبعادها من لغة العمل يكرّس تراجعا للوضع القانوني للغة العربية على مستوى العمل الدولي وإفراغا لمحتوى اعتمادها لغة رسمية؟ وما هي سبل إعادة التوازن وتكريس لغتنا العربية في منظمة الأمم المتحدة؟

- **نطاق الدراسة:**

إن منظمة الأمم المتحدة جزء من منظومة الأمم المتحدة، والتي تضم، بالإضافة إلى منظمة الأمم المتحدة نفسها، العديد من الصناديق والبرامج (مثل: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، برنامج الأمم المتحدة للبيئة، صندوق الأمم المتحدة للسكان...)، والوكالات المتخصصة (مثل: منظمة الأغذية والزراعة، يونسكو، منظمة الصحة العالمية...)، ولكل منها مجال عمل خاص بها وبقيادتها وميزانيتها. وتنسق منظمة الأمم المتحدة عملها مع هذه الكيانات المنفصلة التابعة لمنظومة الأمم المتحدة، والتي تتعاون مع المنظمة لمساعدتها في تحقيق أهدافها.

وبالنظر إلى عدم قدرة هذه الدراسة البسيطة على استيعاب كافة منظومة الأمم المتحدة، فإننا سوف نقتصر على الأجهزة الرئيسية لمنظمة الأمم المتحدة، والتي تشمل الجمعية العامة، مجلس الأمن، المجلس الاقتصادي والاجتماعي، الأمانة العامة ومحكمة العدل الدولية.

- **منهج الدراسة:**

تتطلب معالجة الإشكالية المطروحة أعلاه ضرورة استخدام المنهج الوصفي الإحصائي لمعرفة واقع استخدامات اللغة العربية، ثم المنهج التحليلي وفحص النصوص القانونية ذات الصلة ومحاولة معرفة معايير التمييز بين استخدامات اللغة كلغة رسمية أو كلغة عمل، والنتائج القانونية المترتبة على هذا التمييز. كما يتم الاستعانة بالمنهج المقارن بغية عرض تجارب الدول الفرانكفونية وغيرها من الدول وكيفية نجاحها في فرض لغاتها في منظمة الأمم المتحدة، للاستفادة منها عربيا.

- **محاور الدراسة:**

المحور الأول: تكريس التعدد اللغوي في منظمة الأمم المتحدة ومكانة اللغة العربية داخل المنظمة

المحور الثاني: آليات تكريس التعددية اللغوية في منظمة الأمم المتحدة ومستوى فعاليتها

المحور الثالث: محاور التحرك العربي المشترك لتعزيز وضع اللغة العربية داخل منظمة الأمم المتحدة.

المحور الأول:
تكريس التعدد اللغوي في منظمة الأمم المتحدة ومكانة اللغة العربية داخل المنظمة

اتخذت الجمعية العامة للأمم المتحدة في 1 شباط / فبراير 1946 قرارها رقم: 2 (1) بشأن النظام الداخلي المتعلق باللغات الذي حددت فيه القواعد الأساسية لتعدد اللغات في الأمم المتحدة[1].

وينبغي النظر إلى إشكالية تعدد اللغات من زوايا مختلفة، وبشكل خاص زاويتي الاتصال الداخلي والاتصال الخارجي. فالاتصال الداخلي يتم داخل المنظمة، سواء تعلق الأمر بالاتصال الرسمي بين الدول الأعضاء وكل الجهات الفاعلة المشاركة في عمل الأمم المتحدة، أو الاتصال بين الدول الأعضاء والأمين العام للأمم المتحدة، وهو يستلزم التمييز بين لغات العمل واللغات الرسمية. أما الاتصال الخارجي، الموجّه إلى الجمهور على نطاق أوسع، أو من خلال وسائل الإعلام المستخدمة لنشر رسائل الأمم المتحدة فإنه يمكن أن يتم بلغات أخرى غير اللغات الرسمية.

وبالتوقف عند الاتصال الداخلي الذي يتم داخل المنظمة والذي هو محو دراستنا، ينبغي التوضيح منذ البداية أن قرار الجمعية العامة السابق الإشارة إليه قد ميز بين استخدام اللغة بوصفها لغة رسمية، وبين استخدامها بوصفها لغة عمل. ومقتضى هذا التمييز هو أن لغات العمل، دون اللغات الرسمية، هي المستخدمة في التعليمات الإدارية والمعاملات الداخلية داخل الهيئة أو المنظمة وفي الاتصالات بين مختلف موظفي الهيئة. ويمكن لموظفي هذه الهيئات استخدام أي لغة من لغات العمل بكل حرية[2].

أما بالنسبة للنتائج القانونية الرئيسية الناجمة عن الاعتراف بلغة ما كلغة رسمية فهي، بحسب ما تضمنه قرار الجمعية العامة رقم: 2 (1) بشأن النظام الداخلي المتعلق باللغات، تشمل حق كل ممثل لدولة عضو التحدث بلغته الرسمية على أن تترجم كلمته إلى بقية اللغات الرسمية، كما تتمثل في ضرورة ترجمة الوثائق والنصوص والبيانات والخطابات التي يُدلى بها بلغة معينة إلى باقي اللغات الرسمية. وتكون اللغات الرسمية جميعا متساوية من حيث الحجية القانونية. ووفقا لقرار الجمعية العامة ذاته، يجوز لأي ممثّل أن يلقي خطابا بلغة غير اللغات الرسمية، غير أنه يتعين عليه، في هذه الحالة، أن يوفر هو نفسه ترجمة خطابه إلى إحدى لغتي العمل (أي الإنجليزية أو الفرنسية).

أما بخصوص وضع اللغة العربية في منظمة الأمم المتحدة، فإنه من الناحية التاريخية، يمكن القول أن استخدام اللغة العربية قد بدأ بالفعل في عام 1955 لكنها لم تكن لغة رسمية. فلم تكن تستخدم في الاجتماعات ولم يكن يترجم إليها سوى قدر محدود من الوثائق، تماما مثل وضع اللغة الألمانية في الوقت الراهن[3].

فقد أصدرت الجمعية العامة، في الرابع (04) من كانون الأول/ ديسمبر 1954، القرار رقم: 878 (د-9) المعنون بـ: "ترجمة بعض الوثائق الرسمية للجمعية العامة إلى اللغة العربية وفقاً للمادة 59 من

النظام الداخلي للجمعية العامة"، وفيه قررت أن تنشر باللغة العربية وثائق الجمعية العامة ولجانها الفرعية وغيرها من التقارير الأخرى الصادرة عن هيئات الأمم المتحدة، والتي تعالج مشاكل خاصة أو عامة تهم المناطق التي تتكلم باللغة العربية، شرط ألا يتجاوز حجم المنشورات الصادرة في السنة الواحدة ما مجموعه أربعة آلاف صفحة من النص الانجليزي؛ وأذنت للأمين العام بأن يرصد في تقديرات ميزانية الأمم المتحدة الاعتمادات اللازمة لتنفيذ هذا القرار وبأن يكفل تمشّي ترجمة النصوص إلى اللغة العربية مع الأساليب المقررة لوثائق الأمم المتحدة[4].

وقد أصبحت العربية لغة رسمية ولغة عمل في الجمعية العامة ولجانها الرئيسية التابعة لها بموجب قرار الجمعية العامة رقم: 3190 (د – 28) الصادر في الثامن عشر (18) من كانون الأول/ ديسمبر 1973[5]. وقد أشارت الجمعية العامة في معرض بيان أسباب اتخاذ قرارها هذا أن اللغة العربية هي لغة تسعة عشر عضوا من أعضاء الأمم المتحدة، وهي لغة عمل مقررة في وكالات متخصصة مثل منظمة الامم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة، ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، ومنظمة الصحة العالمية، ومنظمة العمل الدولية، وهي كذلك لغة رسمية ولغة عمل في منظمة الوحدة الإفريقية؛ وأضافت أن الدول العربية الأعضاء قد قدمت تأكيدات وضمانات بأنها ستغطي، بصورة جماعية، النفقات الناجمة عن تطبيق هذا القرار خلال السنوات الثلاث الأولى.

وينبغي التوضيح هنا أن اللجان الرئيسية للجمعية العامة تتمثل في ما يأتي[6]:

- لجنة نزع السلاح والأمن الدولي (اللجنة الأولى)؛
- لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة)؛
- اللجنة الاقتصادية والمالية (اللجنة الثانية)؛
- لجنة الشؤون الاجتماعية والإنسانية والثقافية (اللجنة الثالثة)؛
- لجنة الإدارة والميزانية (اللجنة الخامسة)؛
- اللجنة القانونية (اللجنة السادسة).

وقد أصدرت الجمعية العامة تبعا للقرار السابق، قرارا آخر تحت رقم: 226/34 مؤرخ في العشرين (20) من كانون الأول/ ديسمبر 1979، وبموجبه طلبت من الأمين العام للأمم المتحدة تعزيز جهاز موظفي اللغة العربية وجعله في حجم جهاز موظفي كل اللغات الرسمية ولغات العمل الأخرى للجمعية العامة ولجانها الرئيسية، كما طالبته بإنشاء مجموعة أو شعبة للترجمة باللغة العربية بمقر الأمم المتحدة بنيويورك[7].

وبالنظر إلى تقدير الجمعية العامة للأمم المتحدة أن ما أعاق أقسام اللغة العربية من إصدار الوثائق بالسرعة والكمية اللازمتين ناتج عن أن اللغة العربية، على خلاف اللغات الرسمية ولغات العمل الأخرى في الأمم المتحدة، لا تُستعمل إلاّ في الجمعية العامة ولجانها الرئيسية. وبغية التوصل إلى الفعالية الكاملة لأعمال الأمم المتحدة، وأن تتمتع اللغة العربية بنفس الوضع الممنوح للغات الرسمية ولغات العمل الأخرى، أصدرت الجمعية العامة القرار رقم: 219/35 المؤرخ في السابع عشر (17) من كانون الأول/ ديسمبر

1980، وبموجبه قررت إدخال اللغة العربية ضمن اللغات الرسمية ولغات العمل المقرّرة في الهيئات الفرعية للجمعية العامة[8] في أجل لا يتعدى الأول من كانون الثاني/ يناير 1982. كما أوصت من خلال ذات القرار مجلس الأمن بإدخال اللغة العربية كلغة رسمية ولغة عمل، وأوصت المجلس الاقتصادي والاجتماعي بإدراج اللغة العربية كلغة رسمية، في أجل لا يتعدى الأول من كانون الثاني/ يناير 1983[9].

وتنفيذاً لقراري الجمعية العامة رقم: 3190 (د – 28) ورقم: 219/35 سالفي البيان، أُنشئت أقسام للترجمة التحريرية والشفوية العربية بمقر الأمم المتحدة في نيويورك وفي جنيف وفيينا. كما أنشئ قسمان للترجمة التحريرية العربية في اللجنة الاقتصادية لغرب آسيا ومقرها حاليا بيروت واللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومقرها أديس أبابا (إثيوبيا). ويقوم على خدمات اللغة العربية في المقر عدة أقسام هي دائرة الترجمة التحريرية ووحدة تجهيز النصوص العربية، وقسم الترجمة الشفوية، وقسم المحاضر الحرفية، وقسم تحرير الوثائق الرسمية، وقسم تصحيح التجارب الطباعية وكلها تتبع إدارة شؤون الجمعية العامة وخدمات المؤتمرات[10].

وبناء على توصية الجمعية العامة الواردة في قرارها رقم: 219/35 سالف الذكر، أصدر المجلس الاقتصادي والاجتماعي المقرر رقم: 147/1982 بتاريخ الخامس عشر (15) من نيسان/أبريل 1982، وبموجبه تم ترسيم اللغة العربية ضمن لغاته الرسمية[11]. وينبغي التوضيح هنا أن الأمر يتعلق بلغة رسمية، وليس لغة عمل. مع العلم أن لغات العمل على مستوى المجلس هي اللغات الإنجليزية والفرنسية والإسبانية، وبها يتم التعامل داخل المجلس كما يتم تحرير المحاضر بها، مع إمكانية ترجمة المحاضر كلها أو جزءا منها إلى أية لغة رسمية أخرى بناء على طلب أحد الممثلين. أما الكلمات التي يُلقيها أحد الممثلين فتترجم إجباريا شفويا إلى اللغات الرسمية الأخرى، وكذلك الحال بالنسبة للقرارات والمقررات الرسمية التي تنشر بدورها للغات الرسمية[12].

كما أصدر مجلس الأمن القرار رقم: 528(1982) بتاريخ الواحد والعشرين (21) من كانون الأول/ ديسمبر 1982، ومن خلاله تم إدراج اللغة العربية ضمن اللغات الرسمية ولغات العمل المقررة في المجلس[13]. وفي الوقت الراهن، فإن الإنجليزية والفرنسية والاسبانية والروسية والصينية والعربية كلها لغات رسمية في مجلس الأمن، وكلها لغات عمل في نفس الوقت[14].

خارج إطار ما سبق، ينبغي التوضيح أن الأمانة العامة للأمم المتحدة هي المسؤولة عن تنفيذ الأعمال اليومية للأمم المتحدة بتكليف من الجمعية العامة والأجهزة الرئيسية الأخرى في المنظمة، والأمين العام هو رئيس الأمانة العامة، التي تضم عشرات الآلاف من موظفي الأمم المتحدة العاملين في مراكز العمل في جميع أنحاء العالم. ولغتا العمل في الأمانة العامة هما الإنجليزية والفرنسية، دون سواهما[15].

ويتبع الأمين العام للأمم المتحدة ثلاثة مكاتب خارج المقر الرئيسي بنيويورك، وهي مكتب الأمم المتحدة في جنيف (سويسرا)، مكتب الأمم المتحدة في نيروبي (كينيا) و مكتب الأمم المتحدة في فيينا (النمسا). ومثل الأمانة العامة في دولة المقر (نيويورك)، فإن لغتي العمل في هذه المكاتب هي الإنجليزية والفرنسية.

كما يتبع الأمانة العامة للأمم المتحدة، ويعد جزء منها، خمس لجان إقليمية، وهي تعمل تحت إشراف المجلس الاقتصادي والاجتماعي[16]:

- **اللجنة الاقتصادية لإفريقيا ومقرها أديس أبابا (إثيوبيا):** تضم تسع (09) دول عربية، ولغات العمل فيها هي: الإنجليزية والعربية والفرنسية، ولا وجود فيها لنص بشأن اللغات الرسمية[17]؛
- **اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ ومقرها بانكوك (تايلندا):** لغات العمل فيها هي: الإنجليزية والروسية والصينية والفرنسية، ولا وجود فيها لنص بشأن اللغات الرسمية؛
- **اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا ومقرها بيروت(لبنان):** وهي تضم 18 دولة عربية، ولغات العمل فيها هي: الإنجليزية والعربية والفرنسية، ولا وجود فيها لنص بشأن اللغات الرسمية[18]؛
- **اللجنة الاقتصادية لأوروبا ومقرها جنيف (سويسرا):** لغات العمل فيها هي: الإنجليزية والروسية والفرنسية، ولا وجود فيها لنص بشأن اللغات الرسمية؛
- **اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ومقرها سانتياغو (تشيلي):** اللغات الرسمية فيها هي: الإسبانية والإنجليزية والبرتغالية والفرنسية، بينما لغات العمل هي: الإسبانية والإنجليزية والفرنسية.

والملاحظ هنا أنه باستثناء اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، فإنه لا تنص اختصاصات اللجان الإقليمية ولا نظامها الداخلي على لغة رسمية داخلها.

بقي أن نشير في الأخير إلى أن محكمة العدل الدولية باعتبارها جهازا رئيسيا من أجهزة الامم المتحدة، تعترف بالإنجليزية والفرنسية فقط باعتبارهما لغتين رسميتين ولغتي عمل في نفس الوقت، دون سواهما[19].

وكخلاصة لكل ما ذكر سابقا، نقول أن اللغة العربية متواجدة كلغة رسمية ولغة عمل في نفس الوقت في كل من الجمعية العامة ولجانها الرئيسية والفرعية ومجلس الأمن، وهي مدرجة كلغة رسمية فقط في المجلس الاقتصادي والاجتماعي. وتستخدم لغة عمل في اللجنة الاقتصادية لإفريقيا واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا.

وبالمقارنة بين وضع اللغة العربية وبين اللغة الإسبانية مثلا، فإننا نجد أن الاسبانية تزيد على مستوى اللغة العربية في كونها ممثلة في المجلس الاقتصادي والاجتماعي كلغة عمل إضافة إلى كونها لغة رسمية. أما إذا كان مجال المقارنة هما اللغتان الانجليزية والفرنسية، فالواضح أن الفرق شاسع جدا، فهاتان اللغتان ممثلتان في كل الأجهزة الرئيسية للأمم المتحدة كلغتين رسميتين ولغتي عمل، وفي مكاتبها خارج دولة المقر، وأيضا في كل اللجان الإقليمية المذكورة سابقا.

المحور الثاني:
آليات تكريس التعددية اللغوية في منظمة الأمم المتحدة ومستوى فعاليتها

عملت منظمة الأمم المتحدة على مدار ثمانية وسبعين سنة منذ تأسيسها، بالإضافة إلى التكريس القانوني لمبدأ وقيمة المساواة بين لغات المنظمة الرسمية، على توفير الأطر المؤسساتية والآليات التي تكفل تحقيق المساواة بين مختلف اللغات الرسمية الست المعترف بها من طرفها.

وعلى تنوع هذه الآليات، بل وكثرتها، سوف نتوقف عند الأطر والآليات الاكثر دلالة واتصالا بتعدد اللغات، وهي تتمثل في منسقي شؤون تعدد اللغات (أولا)، إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات (ثانيا) ووحدة التفتيش المشتركة (ثالثا).

أولا: منسقو شؤون تعدد اللغات ودورهم في تكريس تعدد اللغات

بناء على طلب الجمعية العامة للأمم المتحدة الموجه للأمين العام للأمم المتحدة الوارد في قرارها رقم: 64/54، والمتضمن طلب تعيين منسق للشؤون ذات الصلة بتعدد اللغات من بين الموظفين رفيعي المستوى على مستوى الامانة العامة للأمم المتحدة، قام الأمين العام للأمم المتحدة في 6 أيلول/سبتمبر 2000 بتعيين أول منسق لشؤون تعدد اللغات وهو السيد " فريديريكو ريسكو"[20]. وفي الوقت الراهن، ومنذ 1 أيلول/سبتمبر 2019، عيّن الأمين العام للأمم المتحدة السيد "موفسيس أبليان Movses Abelian "، الذي يحمل الجنسيتين الأرمينية والجورجية، وكيلا له لشؤون الجمعية العامة والمؤتمرات ومنسقا لشؤون تعدد اللغات تنفيذا لقرار الجمعية العامة رقم: 69/250[21].

وتشمل اختصاصات هذا المنسق، مثلما وردت في قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم: 71/328[22] وفي تقرير الأمين العام للأمم المتحدة لعام 2017[23]، ما يأتي:

- العمل نقطة تواصل في ما يتعلق بالإنشغالات والاستفسارات المقدمة من الدول الأعضاء وكيانات الأمانة العامة؛
- العمل على تيسير الوصول إلى نهج منسق ومتسق ومتماسك لتعدد اللغات في الأمانة العامة؛
- إلهام جميع الإدارات والمكاتب من خلال إطلاق واقتراح حلول مبتكرة لتعزيز ثقافة تنظيمية تفضي إلى تعدد اللغات.

والمنسق لشؤون تعدد اللغات بصفته هذه سوف يقوم بدور الجهة المنسقة للمسائل والمقترحات المتصلة بتعدد اللغات على مستوى الأمانة العامة للأمم المتحدة بكاملها، بما يعني أن مسؤوليته تشمل جميع المكاتب والإدارات التابعة للأمانة العامة[24]. ولأجل ذلك، دعا المنسق رؤساء جميع الإدارات والمكاتب في نيويورك وجنيف وفيينا ونيروبي إلى تعيين جهات تنسيق للمسائل المتصلة بتعدد اللغات[25].

وفي الوقت الراهن، أصبح منسِّق شؤون تعدُّد اللغات يشترك ويتعاون مع شبكة من منسقِّي تعدُّد اللغات يعملون في شتى مكاتب الأمانة العامة بالمقر في نيويورك، وفي المكاتب الموجودة خارج المقر، واللجان الإقليمية، والبعثات الميدانية[26]. حيث يتولى المنسقّون تقديم الدعم إلى رؤساء الهيئات والمكاتب التي يعملون فيها لمساعدتهم في تنفيذ مهامهم ذات الصلة بتعميم تعدُّد اللغات في الأنشطة اليومية لهيئاتهم وبرنامج عملها[27].

وإلى جانب مهامهم كمنسقين، يضطلع المنسقون برصد التقدم المحرز في تنفيذ العمليات ذات الصلة بتعدد اللغات وتقديم تقارير دورية عن هذا التقدم، ويعملون على إيجاد حلول مبتكرة تسهم في تعزيز تعدُّد اللغات في الهيئات التي يعملون فيها، بطرق منها إقامة شراكات مع الدول الأعضاء وسائر المنظمات والمؤسسات الأكاديمية[28].

وتبقى المشكلة الرئيسية بالنسبة لمنسقي تعدد اللغات بصفة عامة هي أنهم لا يتمتعون بسلطات حقيقة تُخولهم تعزيز تعدد اللغات وإنفاذها على مستوى الهيئات والمكاتب المعينين فيها. ويعود ذلك عموما لعدم إيلاء الاهتمام الكافي بنشاطهم من طرف مسؤولي الهيئات التابعين لها، وأيضا لعدم وجود مرجعية تحدد بوضوح المسؤوليات الموكلة إليهم بما يمكنهم من طرح مبادرات تعزز تعدد اللغات على مستوى الهيئات المعينين فيها. وبالمحصلة، فإنه في كثير من الأحيان يقتصر دور جهات التنسيق على جمع المعلومات عن المسائل المتصلة باللغات والإبلاغ عنها[29].

ومن أجل ما سبق، أوصت وحدة التفتيش المشتركة أن تقوم الهيئات التشريعية في مؤسسات الأمم المتحدة أو مجالس إدارتها بتكليف منسقي تعدد اللغات بمهمة تنسيق تنفيذ إطار الاستراتيجية المتعلقة بتعدد اللغات على نطاق منظمتهم، مع تحديد واضح للمسؤوليات المسندة والسلطات المفوضة إليهم[30].

ثانيا: إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات ودورها في تكريس تعدد اللغات

تحتل إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات مكانة مركزية في الأمانة العامة للأمم المتحدة، وضمنها توجد مجموعة من الدوائر أو الشعب التي تضطلع بمهام وثيقة الصلة بتعدد اللغات على مستوى الأمم المتحدة. وتعد دوائر اللغات المسؤولة عن تقديم الخدمات اللغوية لجميع الأجهزة الرئيسية في الأمم المتحدة، كما تقدم خدماتها، سواء في إطار الترجمة التحريرية أو الشفوية، بشكل كامل أو جزئي إلى الهيئات التشريعية أو هيئات الإدارة في معظم صناديق الأمم المتحدة وبرامجها، فضلاً عن جميع الهيئات المنشأة بموجب معاهدات حقوق الإنسان وجميع المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة. وقد بلغ عدد موظفي دوائر اللغات بإدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات بدولة المقر وحدها 1011 موظفا وفقا لإحصائيات سنة 2018، بينما بلغ تعدادهم في شعبة إدارة المؤتمرات بمكتب الأمم المتحدة في جنيف 604 موظفا، و144

موظفا في شعبة إدارة المؤتمرات بمكتب الأمم المتحدة في نيروبي، 181 موظفا في دائرة إدارة المؤتمرات بمكتب الأمم المتحدة في فيينا[31].

وبغية توضيح أكثر حول طبيعة العمل داخل دوائر اللغات والادوار المنوطة بهم، سوف نبرز بداية الدور الكبير الذي تضطلع به هذه الدوائر على مستوى عملية الترجمة (01)، ثم نحاول تقييم هذا الدور وما إذا كان بإمكانه تعزيز التعددية اللغوية داخل المنظمة (02).

1- دوائر الترجمة داخل إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات

تنقسم دوائر الترجمة داخل إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات إلى دوائر الترجمة التحريرية وأخرى خاصة بالترجمة الشفوية، على النحو المبين أدناه.

1-1- دوائر الترجمة التحريرية:

تضطلع دوائر الترجمة التحريرية الست بإدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات بمسؤولية إعداد وثائق الهيئات التداولية باللغات الرسمية للأمم المتحدة، وهي الإسبانية والإنجليزية والروسية والصينية والعربية والفرنسية، إلى جانب إعداد المراسلات والمنشورات وغيرها من الوثائق التي تصدر دعما للاجتماعات. كما يوجد أيضا قسم صغير للترجمة الألمانية في نيويورك، تموله الدول الأعضاء الناطقة بالألمانية[32].

ويُقصد بالترجمة التحريرية في الأمم المتحدة ترجمة الكلمة المكتوبة، أي ترجمة النصوص المكتوبة من لغة إلى أخرى. أما ترجمة الكلمة المنطوقة، سواء تمت بشكل فوري أو تتابعي، فيُشار إليها باسم "الترجمة الشفوية"[33].

ومن الناحية العملية تكون مهمة المترجمين التحريريين مسبوقة بعملية لا تقل أهمية، وهي عملية تحرير الوثائق والتي تتم على مستوى دائرة الوثائق والتحرير، والهدف من هذه العملية الأخيرة هو كفالة أن تكون الوثيقة واضحة ومتسقة ودقيقة من الناحية الوقائعية، وأن تتسنى ترجمتها إلى اللغات الرسمية الخمس الأخرى وتكون طريقة عرضها متمشيةً مع نسق وثائق الأمم المتحدة[34].

ويؤدي المحررون دورا رئيسيا في تخليص النصوص من الأخطاء والصيغ غير السليمة وأوجه الغموض التي يمكن، لولا ذلك، أن تنقلها كل دائرة من دوائر الترجمة التحريرية بشكل مغاير. وعلى هذا المستوى، يلتزم المحررون بما يأتي[35]:

- ضمان وضوح النص وسلامة منطقه؛
- ضمان خلو النص من أخطاء القواعد؛
- ضمان صحة الوقائع؛

- ضمان الامتثال للنسق المعتمد في وثائق الأمم المتحدة (مثل الشكل، والتهجئة، وقواعد الكتابة بالأحرف الكبيرة، وأسلوب عرض العناوين والحواشي، واستخدام المختصرات والتسميات المختزلة)؛
- استخدام المصطلحات الموحدة على نحو ما ترد في قاعدة المصطلحات UNTERM؛
- التأكد من ملاءمة الوثيقة لجمهور القراء الذي توجَّه إليه ومن اتساقها مع الإصدارات السابقة من المواد المشابهة لها أو ذات الصلة بها.

وفي الواقع، تكتنف الترجمة التحريرية بالأمم المتحدة صعوبات خاصة لعدد من الأسباب، إذ لا بد لمن يضطلعون بالترجمة أن يتحروا أعلى معايير الجودة من حيث دقة النصوص المترجَمة ومقروئيتها واعتماد المصطلحات الصحيحة (يُفترض هذا أن يستخدم المترجمون التحريريون صيغة محايدة للغة التي يترجمون إليها). ذلك أن وثائق الأمم المتحدة، شأنها شأن جميع وثائق الهيئات التداولية، تشكّل في كثير من الأحيان حلقة واحدة في سلسلة من الحلقات المتعاقبة، مما يجعل الاستخدام المتسق والموحد للمصطلحات أمرا أساسيا في العديد من الحالات، وبالتالي ينبغي على المترجمين التحريريين استخدام صيغة محايدة للغة التي يترجمون إليها. وقد يُخفف من هذه الصعوبة ما يحصل عليه المترجمون التحريريون بالأمم المتحدة من عون كبير في هذا المجال توفره الخواص الآلية للتحقّق من المراجِع ومضاهاة المصطلحات التي تحتوي عليها الأدوات الإلكترونية التي يستخدمونها، وهي تشمل قواعد المصطلحات المتعددة اللغات المعروفة بـ UNTERM وذاكرات الترجمة التحريرية[36].

وعموما، لكي يفي المترجمون التحريريون بمعايير الجودة المنشودة في وثائق الأمم المتحدة، يجب ضمان ما يأتي[37]:

أن يكون لديهم فهم دقيق لموضوع وطبيعة الوثيقة التي يترجمونها، وأن يعوا ما تحمله في طياتها من معان سياسية دقيقة؛

- أن يكفلوا دقة ترجمتهم واكتمالها من حيث نقلها معنى النص الأصلي ونبرته على حد سواء؛
- أن يضمنوا الاتساق في الوثائق المتعاقبة من خلال التحقّق من المصطلحات الرسمية، والمصطلحات أو الصياغات المتخصصة، والمراجع؛
- أن يلتزموا بما تعتمده الدائرة التي يعملون فيها من قواعد تتعلق بالأسلوب اللغوي والاصطلاح؛

ويضاف إلى عبء دقة المصطلحات وجودة الترجمة، عبء الوقت. ذلك أن المحررون محاصرون بعبء العمل وبالمواعيد النهائية المحددة للانتهاء من الترجمة – والتي عادة ما تكون ضيقة – لأجل تجهيز الوثائق للهيئات التداولية. وعلاوة على ذلك، قد يتعذر بشدة التنبؤ بعبء العمل، إذ قد تسفر إضافة بنود جديدة إلى جدول الأعمال عن كم غير متوقع من الوثائق التي يتعين تجهيزها، كما تفضي الأزمات الدولية إلى طفرة مفاجئة في أعمال الترجمة التحريرية العاجلة[38].

وفي محاولة للتعامل مع كثرة الأعباء المتعلقة وضيق الوقت والتكلفة المالية، هناك توجه من إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات نحو الاستعانة أكثر فأكثر بالبرمجيات الحديثة. وقد تم الاستعانة بأداة الترجمة الإلكترونية إيلونا (eLUNA) في إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات. وقد طُورت هذه الأداة داخلياً خصيصاً لأجل ترجمة وثائق الأمم المتحدة وبدأ العمل بها على نطاق واسع في عام 2014، وهي تتيح إمكانية الوصول فوراً إلى : (أ) وثائق تُرجمت في وقت سابق؛ (ب) سجلات المصطلحات ؛ (ج) أنظمة الترجمة الآلية. وإيلونا eLUNA متاحة لعدد من مكاتب الأمانة العامة وإداراتها، بما فيها خدمات المؤتمرات في المقر وفي مكاتب الأمم المتحدة في جنيف وفيينا ونيروبي، واللجنة الاقتصادية لأفريقيا واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي واللجنة الاقتصادية لغرب آسيا. وفي كانون الأول/ديسمبر 2019، تم أيضاً نشر وإنفاذ إيلونا eLUNA بنجاح في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ كجزء من أتمتة سير العمل في إدارة المؤتمرات والوثائق وتبسيطه[39].

وميزة هذا النظام الآلي، هي أنه يتيح الوصول المباشر إلى المصطلحات والمواد المرجعية الأخرى، بحيث أصبحت العديد من عمليات التحقق المرجعية التي يقوم بها المترجمون تتم آليا، وكل ذلك سوف يسمح بتقليص الوقت والجهد والتكلفة التي كان يستغرقها تعلم الجوانب الفنية من عملية الترجمة. ولذلك، اقترحت الأمانة العامة أن تتحول دوائر الترجمة التحريرية إلى نظام جديد يعتمد على المراجعة الذاتية لأعمال الترجمة أكثر مما يعتمد على عملية من مستويين أي الترجمة المتبوعة بالمراجعة[40].

1-2- دائرة الترجمة الشفوية:

تضم دائرة الترجمة الشفوية مترجمين شفويين من خلفيات متنوعة. وفي فترات الذروة التي تُعقد خلالها العديد من الجلسات، تستعين الدائرة بمترجمين شفويين مستقلين لتلبية الطلب المتزايد على الخدمات. وتُيسّر دائرة الترجمة الشفوية في مقر الأمم المتحدة التواصل أثناء الاجتماعات الحكومية الدولية عن طريق توفير الترجمة الشفوية من اللغات الرسمية الست للأمم المتحدة وإليها (الإسبانية والإنجليزية والروسية والصينية والعربية والفرنسية). ويغطي عملها طائفة متنوعة من المواضيع بما في ذلك السلام والأمن، والتنمية المستدامة، وحقوق الإنسان، والبيئة[41]. وتقدم خدمات الترجمة الشفوية لاجتماعات الجمعية العامة ومجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي وجميع هيئاتهم الفرعية، فضلا عن العديد من الهيئات والمؤتمرات الحكومية الدولية الأخرى[42].

وبالإضافة إلى الترجمة الفورية، قد يُطلب من موظفي دائرة الترجمة الشفوية في الأمانة العامة للأمم المتحدة توفير خدمات الترجمة التتابعية في بعض الاجتماعات، ومن بينها اجتماعات رؤساء الدول والحكومات مع الأمين العام، والمشاورات مع رئيس مجلس الأمن أو رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي بشأن أوضاع سياسية بعينها، وفي البعثات الرسمية، والتحقيقات الخاصة والمؤتمرات الصحفية وغير ذلك من المناسبات الخاصة[43].

وخلال اجتماعات ومؤتمرات الهيئات المنشأة بموجب ميثاق الأمم المتحدة أو المكلفة بولايات محددة، يجوز للمشاركين أن يتكلّموا بأي من اللغات الرسمية الست، وينقل كلامهم بصورة متزامنة إلى اللغات الخمس الأخرى بواسطة المترجمين الشفويين، الذين يترجمون شفويا إلى لغتهم الرئيسية[44]، باستثناء المترجمين الشفويين إلى اللغتين العربية والصينية الذين يعملون من لغتهم الرئيسية وإليها[45]. ولأنه يجوز لأي متكلم أن يُدلي ببيان بلغة غير اللغات الرسمية، فإنه في مثل هذه الحالات، يجب على الوفد المعني أن يوفر مترجما شفويا من اللغة غير الرسمية إلى إحدى اللغات الرسمية، وفقا لما نصت عليه المادة 53 من النظام الداخلي للجمعية العامة.

ومن الضروري أن يتمتع جميع المترجمين الشفويين بمعارف واسعة في الشؤون العالمية وشتى المواضيع (بما في ذلك المصطلحات التقنية) وعمليات الأمم المتحدة. ويجب أن يكونوا متمكنين، على وجه الخصوص، من اللغة الخاصة بالمنظمة، التي تسمى مجازا "UNese". كما يجب أن يكون المترجمون الشفويون قادرين على فهم كل اللكنات الممكن تصوُّرها، بالإضافة إلى التعامل مع المسائل المتعلقة بالسرعة والأسلوب، ولا بد من أن تتوفر لديهم معرفة دقيقة باللغة والثقافة على السواء[46].

وعادة ما يطلب إلى المترجمين الشفويين أن يترجموا شفويا سبعة أو ثمانية اجتماعات مدة كل منها ثلاث ساعات في الأسبوع. وهم يعملون في فرق تتألف من اثنين أو ثلاثة مترجمين شفويين ويتناوبون عادة فيما بينهم كل 20 إلى 30 دقيقة. وفي بعض الأحيان، يتوقع أن يسافر المترجمون الشفويون لخدمة الاجتماعات التي تعقد خارج مراكز عملهم[47].

2- تقييم مستوى فعالية أدوار دوائر الترجمة بإدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات

وضعت الجمعية العامة للأمم المتحدة بموجب قرارها رقم: 117/36 (باء) المؤرخ في 10 كانون الأول/ ديسمبر 1981 القاعدة المتعلقة بتوزيع الوثائق بجميع اللغات الرسمية في آن واحد[48]. وفي قرارات الجمعية العامة رقم: 207/42 (جيم) المؤرخ في 11 كانون الاول/ ديسمبر 1987، والقرار رقم: 11/50 المؤرخ في 2 تشرين الثاني/ نوفمبر 1995، والقرار رقم: 208/53 (باء) المؤرخ في 18 كانون الأول/ ديسمبر 1998، تكرر التأكيد على القاعدة التي تنص على أنه لا يجوز إصدار أي نسخة من وثيقة معينة للتوزيع بلغة ما، بما في ذلك لغتها الأصلية، حتى تكون جميع النسخ باللغات الأخرى المطلوبة متوافرة أيضا. وأضافت الجمعية العامة في قرارات أخرى لها بأنه ينبغي ضمان التوزيع المتزامن للوثائق الصادرة بجميع اللغات الرسمية، سواء فيما تعلق بتوزيع النسخ المطبوعة أو نشر وثائق الهيئات التداولية على نظام الوثائق الرسمية وموقع الأمم المتحدة الشبكي[49].

وعلى الرغم من تأكيد الأمين العام للأمم المتحدة "أنطونيو جوتيريس António Guterres" التزامه برؤية أمم متحدة متعددة اللغات تتميز بعالميتها وتنوعها[50]، فإن التكافؤ اللغوي لا يزال بعيدا عن التحقيق. إذ لا

تزال أولوية وأفضلية اللغة الإنجليزية واضحة وجلية في مقابل جميع اللغات الرسمية الأخرى، بما فيها اللغة العربية. وقد أوضح في هذا الصدد السفير السويسري لدى الأمم المتحدة " يورغ لاوبر Jürg Lauber " أنه في كثير من الأحيان، تُعقد الاجتماعات غير الرسمية في الأمم المتحدة باللغة الإنجليزية[51].

وعلى هذا المستوى أيضا، بيّنت مديرة الإعلام في الأمم المتحدة "أليساندرا فيلوتشي Alessandra Vellucci"، أنه ليست هناك مشكلة في التعددية اللغوية في الأمم المتحدة، بقدر ما هنالك مشكلة في التواصل بهذه اللغات، ذلك أنه لا توجد ميزانية لإجرائه بجميع اللغات الرسمية للأمم المتحدة. وأن من شأن نقص الموارد المالية أن يؤدي إلى الحد من ترجمة المستندات من الإنجليزية إلى لغات أخرى. أو على الأقل يحدث كثيرا تأخير كبير في ترجمة تلك الوثائق إلى لغات أخرى غير الإنجليزية، حسب ما أوضح سفير سويسرا لدى الأمم المتحدة " يورغ لوبر Jürg Lauber "[52].

كما أن الجمعية العامة للأمم المتحدة في كثير من قراراتها، بعد أن شدّدت على أهمية توفير فرص وصول جميع الحكومات وقطاعات المجتمع المدني إلى وثائق الأمم المتحدة وبياناتها بجميع اللغات الرسمية، قد عبّرت عن أسفها لعدم استخدام مختلف اللغات الرسمية، فضلا عن لغتي العمل في الأمانة العامة على قدم المساواة في الأمم المتحدة. وعلاوة على ذلك، بيّنت أن عقد ما يسمى بالاجتماعات غير الرسمية "منخفضة التكلفة" والتي لا تتوفر فيها الترجمة الشفوية يمس على نحو متزايد بمبدأ المساواة بين اللغات الرسمية[53].

أما على مستوى واقع ترجمة قرارات ومواثيق الأمم المتحدة إلى اللغة العربية، فرغم الجهود المبذولة على مستوى الأمم المتحدة، إلا أنها تبقى غير كافية، وهذا ما عبرت عنه وثيقة بيروت، مُرجعة سبب ذلك لعدم وجود آليات لتفعيل اللغة العربية ولعدم وجود جهات داعمة لها[54].

وقد أبرزت وحدة التفتيش المشتركة في تقريرها لعام 2011 بشأن تعدد اللغات، أنه في ظل الحقائق الاقتصادية والضوائق المالية، برز اتجاه نحو "الأحادية اللغوية" باستخدام لغة مهيمنة واحدة هي الإنجليزية بالمقارنة مع لغات الأمم المتحدة الخمس الأخرى[55]. وأضافت الوحدة، أن السبب في ذلك يعود إلى عدم بذل الجهد الكافي من المسؤولين التنفيذيين للمنظمات الدولية بصفة عامة، بما فيها منظمة الأمم المتحدة، لتصحيح الكفة وتحقيق المساواة بين اللغات، سواء من خلال وضع الضوابط والقواعد المطلوب الامتثال لها، أو من خلال تأمين أدوات الرقابة الداخلية التي تسمح ببيان الاختلالات وتصحيحها[56]. كما وضّحت أن أحد الأسباب الرئيسية لتراجع مختلف اللغات الرسمية الخمس لصالح اللغة الإنجليزية هو نقص اللغويين المهنيين المسؤولين عن الترجمة التحريرية والشفوية، لأسباب أهمها عدم توظيف العدد الكافي منهم ومن ثم توزيعهم على مختلف دوائر اللغات الرسمية الست بشكل عادل، وبعضها مقترن بإحالة الكثير من كبار السن منهم على التعاقد، مع عدم وضع استراتيجية فعالة لتحقيق تعاقب الموظفين وسد الثغرات الناجمة عن تقاعد اللغويين المهنيين[57].

ولأجل ذلك، طلبت الجمعية العامة للأمم المتحدة من الأمانة العامة للأمم المتحدة العمل على جعل الميزانية المخصصة للترجمة التحريرية والشفوية في هيئات الأمم المتحدة متناسبة مع الاحتياجات وألا تخضع للقيود المتعلقة بالميزانية[58]. كما ذكّرت في الآن ذاته بضرورة ضمان التوزيع المتزامن للوثائق الصادرة بجميع اللغات الرسمية، سواء فيما تعلق بتوزيع النسخ المطبوعة أو نشر وثائق الهيئات التداولية على نظام الوثائق الرسمية وموقع الامم المتحدة الشبكي[59]. وأضافت أنه يتعين على الدول الأعضاء والأمانة العامة للأمم المتحدة تجنب عقد اجتماعات غير رسمية بدون ترجمة شفوية[60]. وأضافت الجمعية العامة في مناسبة أخرى أنه يتعين على الأمين العام للأمم المتحدة أن يكفل توافر العدد اللازم من الموظفين للاضطلاع بجميع أنشطة الأمانة العامة بما يُغطي جميع اللغات الرسمية، وأن تتم معاملة جميع دوائر وأقسام اللغات معاملة متساوية من خلال توفير ظروف عمل وموارد ملاءمة، وأن يتم تعويض الموظفين الذي بلغوا سن التقاعد في دوائر اللغات[61].

وفي مقابل تأسفها عن عدم تلبية تسعة عشر (19) في المئة من الطلبات المتعلقة بخدمات الترجمة الشفوية التي قدمتها المجموعات الإقليمية وغيرها من المجموعات الرئيسية للدول الأعضاء[62]، طلبت الجمعية العامة للأمم المتحدة من الأمين العام النظر في إمكانية إنشاء دائرة دائمة للترجمة الشفوية بمكتب الأمم المتحدة في نيروبي نظرا لرفع مستوى هذا المكتب إلى مركز كامل الأهلية من مراكز الأمم المتحدة. كما طالبته بالنظر في توفير خدمات الترجمة الشفوية لأماكن أخرى من دوائر الترجمة الشفوية الدائمة التي توجد في نيويورك وجنيف وفيينا ونيروبي[63] ، وأضافت أنه ينبغي على الأمين العام، من خلال بنود تدرج في الميزانية، توفير جميع الموارد اللازمة لتوفير خدمات الترجمة الشفوية لاجتماعات المجموعات الإقليمية وغيرها من المجموعات الرئيسية للدول الأعضاء[64]. كما طلبت دائما من الأمين العام كفالة ألا يؤثر استخدام الترجمتين الشفوية والتحريرية عن بعد على نوعية الترجمتين الشفوية والتحريرية، وضمان جودة الترجمتين الشفوية والتحريرية باللغات الرسمية.[65]

وبغية التعامل مع هذا الواقع، وفّرت الدول الأعضاء في منظمة البلدان الفرنكوفونية، ومن ورائهم فرنسا، حوالي 2000 شخص في خدمات اللغات بمراكز المؤتمرات الموجودة في جنيف ونيروبي ونيويورك وفيينا، واللجان الإقليمية الموجودة في أديس أبابا وبانكوك وبيروت وسانتياغو. كما عملت البلدان الفرنكوفونية على إقامة شراكات مع منظمة الأمم المتحدة، تجسدت في توقيع مذكرة تفاهم بين الأمم المتحدة وأربعة مؤسسات للتعليم العالي ناطقة بالفرنسية متخصصة في تدريب اللغويين[66].

ولهذا ينبغي على البلدان العربي في إطار العمل المشترك على تبني النهج الذي اعتمدته منظمة البلدان الفرانكوفونية من خلال توفير المترجمين والعمل على تكوينهم المستمر، ومحاولة عقد اتفاقيات شراكة بين المؤسسات والأكاديميات المتخصصة في الترجمة من وإلى اللغة العربية ومنظمة الامم المتحدة.

ثالثا: وحدة التفتيش المشتركة ودورها في تكريس تعدد اللغات

أبصرت وحدة التفتيش المشتركة النور على أساس تجريبي، بمقتضى قرار الجمعية العامة الصادر تحت رقم: 2150 (د-21) المؤرخ في 4 تشرين الثاني/ نوفمبر 1966، ثم مُدّد لمهامها فيما بعد بمقتضى قراري الجمعية العامة رقم: 2735 أ (د-25) المؤرخ في 17 كانون الأول/ ديسمبر 1970 ورقم: 2924 ب (د-27) المؤرخ في 24 تشرين الثاني/ نوفمبر 1972. ليتم في سنة 1976 المصادقة على النظام الأساسي لوحدة التفتيش المشتركة بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم: 31/192 المؤرخ في 22 كانون الأول/ديسمبر 1976.[67]

وبموجب المادة 2/1 من النظام الأساسي لوحدة التفتيش المشتركة، فإن الوحدة تمارس مهامها بالنيابة عن الجمعية العامة للأمم المتحدة، وهي مسؤولة تجاهها بقدر مسؤوليتها تجاه الهيئات التشريعية المختصة في الوكالات المتخصصة وسائر مؤسسات منظومة الأمم المتحدة التي توافق على نظام الوحدة الأساسي (اعتبارا من سنة 2016 أصبحت الوحدة تضم 28 منظمة دولية مشاركة).

إن وحدة التفتيش المشتركة هي الهيئة الوحيدة المستقلة للرقابة الخارجية التابعة لمنظومة الأمم المتحدة المكلفة بإجراء عمليات التقييم والتفتيش والتحقيق على نطاق المنظومة. ويمكن إيجاز اختصاصاتها في ما يأتي:

- مساعدة الأجهزة التشريعية في المنظمات المشاركة في الوحدة في الإيفاء بمسؤولياتها الإدارية التي تنطوي عليها وظيفتها الرقابية على إدارة الأمانات للموارد البشرية والمالية والموارد الأخرى؛
- المساعدة في زيادة كفاءة وفعالية الأمانات المعنية في النهوض بالولايات التشريعية وأهداف المهام المحددة للمنظمات؛
- العمل على زيادة التنسيق بين مؤسسات منظومة الأمم المتحدة؛
- الوقوف على أفضل الممارسات واقتراح معايير للقياس وتسهيل تبادل المعلومات على نطاق المنظومة بأسرها.

واتصالا بمسألة تعدد اللغات، قدمت وحدة التفتيش المشتركة إلى الآن ثلاثة تقارير رئيسية، مع تقرير آخر في سنة 1977، ولكنه لم يُعنى إلا ببعض القضايا المتعلقة بتنفيذ تعدد اللغات[68].

وفي الحقيقة، لقد قدمت التقارير الثلاثة الرئيسية التي صدرت منذ العام 2002 تفصيلا كبيرا عن واقع التعددية اللغوية في بعض هيئات منظومة الأمم المتحدة. حيث تم إعداد تقرير أول سنة 2002 بناء على طلب كل من أمانة منظمة الصحة العالمية والأمانة العامة للأمم المتحدة[69]. وصدر تقرير ثان سنة 2011 بعنوان " التعددية اللغوية في مؤسسات الأمم المتحدة: حالة التنفيذ"، وقد تم إعداده بناء على طلب منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو) ومجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة وإدارة شؤون الجمعية العامة وخدمات المؤتمرات، وتناول التقرير الجوانب المتصلة بالخدمات والاستخدامات اللغوية بما فيها الوصول إلى المعلومة، وكذا تطوير المواقع الشبكية متعدد اللغات في سبيل ضمان التعادل بين اللغات الرسمية ولغات العمل في أمانات المنظمات[70].

وفي سنة 2020، وبناء على اقتراح من الأمانة العامة للأمم المتحدة، أصدرت وحدة التفتيش المشترك تقريرا آخرا شمل استعراضا ومعاينة وتقييما للاستراتيجيات والسياسات والممارسات والآليات القائمة على مستوى منظومة الأمم المتحدة بشأن تعدد اللغات، ومعاينة وتقييم نظام حوافز الموظفين ومدى قدرته على تشجيع تعدد اللغات وتعزيزه، كما درس التقرير فرص تحسين استخدام الموارد والشراكات الخارجية (مع الأوساط الأكاديمية والقطاع الخاص والمجتمع المدني)، وكذا التكنولوجيات اللغوية في العصر الرقمي، وشمل أيضا معاينة لمدى تنفيذ التوصيات السابقة الصادرة عن الوحدة[71].

ينبغي التوضيح أن تقارير وحدة التفتيش المشتركة وما تتضمنه من مقترحات تبقى من طبيعة غير إلزامية، فهي مجرد توصيات. وقد أوضحت المادة 5/5 من النظام الأساسي للوحدة أنه: "يجوز للمفتشين اقتراح إصلاحات، أو إبداء ما يرونه مناسباً من توصيات للهيئات المختصة في المنظمات، بيد أنه ليس لهم سلطة اتخاذ القرارات، كما أنه ليس لهم الحق بالتدخل في أعمال الدوائر التي يقومون بأعمال التفتيش المتعلقة بها". ومع ذلك، فإن المادة 12 من ذات النظام حاولت أن تضفي على عمل الوحدة وتوصياتها نوعا من القوة المعنوية، إذ نصت على أنه ينبغي أن: " يُؤمّن الرؤساء التنفيذيون للمنظمات تنفيذ توصيات الوحدة التي اعتمدتها الأجهزة المختصة في منظماتهم بأسرع ما يمكن. ويجوز للأجهزة المختصة في المنظمات أن تتحقق من سير هذا التنفيذ، كما يجوز لها أن تطلب إلى الوحدة إصدار تقارير إضافية مكملة؛ علماً أن للوحدة الحق بأن تعد تقارير من هذا القبيل، بمبادرة خاصة منها".

وحتى مع التسليم بعدم تمتع توصيات الوحدة بالقوة الملزمة في مواجهة الجهات المعنية بالتوصية، فإن الواقع العملي يثبت حقيقة أن هناك نسبة مرتفعة للغاية من درجة الاستجابة لتوصياتها، فعلى سبيل المثال، أبرز التقرير الصادر عن الوحدة في سنة 2023، والذي تناول مسألة مدى تنفيذ توصياتها من سنة 2014 إلى سنة 2021، أن معدل قبول التوصيات المتوسط هو 73.4 بالمئة، بينما كان معدل الرفض في المتوسط هو 4.5 بالمئة، أما النسبة المتبقية فتعلقت بتوصيات لا تزال قيد النظر، او اعتبرت غير ذات صلة[72]. وهذه النسبة المرتفعة للقبول تمثل مؤشرا واضحا على القيمة التي يوليها الرؤساء التنفيذيون للمنظمات المشتركة مع وحدة التفتيش لتوصيات هذه الأخيرة.

وعلى ذلك، بإمكان البلدان العربية بداية استغلال القيمة العلمية حقيقة لتقارير وحدة التفتيش المشتركة، فعلى سبيل المثال نجد تقريرها لسنة 2020 بشأن تعدد اللغات السابق الإشارة إليه قد تضمن تشريحا حقيقيا لواقع كل اللغات الرسمية، بما فيها اللغة العربية، داخل الأجهزة الرئيسية لمنظمة الأمم المتحدة وأيضا داخل 28 منظمة دولية حكومية مشتركة مع الوحدة. وبالإمكان الاستعانة بهذا التقرير لتشريح واقع اللغة العربية داخل هذه الهيئات، ومن ثمة وضع تصور واضح لطريقة التحرك العربي المشترك لتعزيز وضع لغتنا العربية، بل ويمكن للبلدان العربية الاسترشاد بالتوصيات الواردة في التقرير، ومحاولة فرضها داخل الهيئات التداولية لمنظمة الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية الأخرى.

المحور الثالث:

محاور التحرك العربي المشترك لتعزيز وضع اللغة العربية داخل منظمة الأمم المتحدة

يُمثل استغلال الآليات والأطر المؤسسية المتوفرة على مستوى منظمة الأمم المتحدة والمذكورة في المحور السابق أمرا ذا أهمية بالغة لأي جهد في تعزيز وضع اللغة العربية. ومع ذلك، هناك بعض المجالات الأخرى للتحرك العربي والتي بالإمكان استخدامها في سبيل تحسين وضع اللغة العربية داخل منظمة الأمم المتحدة.

وعلى كثرة سبل التحرك، فإننا سوف نركز على ثلاثة محاور أساسية نعتقد أنها قد تسهم في تحسين وضع اللغة العربية، وهي: تكثيف سبل التواصل والتعاون مع هيئات الأمم المتحدة (أولا)، والعمل على تفعيل مرئية اللغة العربية على الموقع الشبكي للأمم المتحدة (ثانيا)، كما يوجد مجال آخر ذا أثر بعيد المدى بإمكانه تعزيز وضع اللغة العربية، وهو تعليم هذه اللغة لغير الناطقين بها (ثالثا).

أولا: تكثيف التواصل والتعاون الرسمي والأكاديمي مع هيئات الأمم المتحدة ودوره في تعزيز وضع اللغة العربية

يتمثل أحد سبل تعزيز مكانة اللغة العربية داخل الأمم المتحدة في التواصل العربي المشترك مع الأمم المتحدة وعقد شراكات مع الهيئة بغية تعزيز مكانة اللغة العربية كلغة رسمية ولغة عمل. وفي الحقيقة إن مبدأ التواصل هذا ليس مطلبا عربيا بقدر ما هو مطلب من هيئة الأمم المتحدة ذاتها، إذ أن الأمين العام للأمم المتحدة قد جعل من التواصل مع الدول الأعضاء وسائر أصحاب المصلحة ضمن استراتيجيته لحماية وتعزيز التعدد اللغوي على مستوى المنظمة. ذلك أنه من خلال التحاور المستمر مع الدول الأعضاء يمكن تقييم مستوى رضا تلك الدول عن تنفيذ نهج تعدد اللغات، كما أن الاتصالات مع مختلف أصحاب المصلحة، بما في ذلك منظمات المجتمع المدني، تُساهم في تحديد التحديات المشتركة وتسهم في استقطاب الدعم اللازم من أجل الترويج للمناسبات المتعلقة باللغات[73].

وفي هذا الصدد ينبغي الإشادة والاسترشاد في الوقت ذاته بالعمل الدؤوب الذي بذلته البلدان الناطقة باللغة الفرنسية وأيضا الإسبانية من خلال تأسيس كل من "مجموعة سفراء البلدان الفرانكوفونية" و"مجموعة أصدقاء اللغة الإسبانية" في الأمم المتحدة. إذ تعمل هاتين المجموعتين – واللتين تصنفان ضمن المجموعات الكبرى داخل الأمم المتحدة – على التواصل المستمر مع الأمانة العامة للأمم المتحدة في كل شأن يتعلق باللغة الفرنسية أو الاسبانية وتعزيز تواجدهما على مستوى المنظمة[74]. بل أكثر من ذلك، نجد أن المنظمة

الدولية للفرانكوفونية قد شاركت في اختيار خبير استشاري خارجي بغرض استعراض السياسات والممارسات داخل الأمانة العامة والتي تخص مسائل تعدد اللغات وتعزيز موقع اللغة الفرنسية[75].

ولا يقتصر الأمر على الجهات المهتمة باللغتين الفرنسية والاسبانية فقط، بل شمل أيضا البلدان التي تتحدث بلغة أخرى غير اللغات الرسمية المعترف بها في الأمم المتحدة، ومن ذلك تشكل فريق من البلدان الناطقة بالبرتغالية أو ما يسمون بـ "جماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية" والتي تعتقد اجتماعات دورية على مستوى الأمانة العامة تخص كل ما يتعلق باللغة البرتغالية وآفاق تطوير مكانتها داخل المنظمة[76].

أما بالنسبة للبلدان الناطقة بالألمانية، فقد تمكنت من فرض إنشاء قسم للترجمة الألمانية، وتم ذلك بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 3355(د-29) المؤرخ في 18 كانون الأول/ديسمبر 1974، وهو ممول من صندوق استئماني تسهم فيه ألمانيا والنمسا وليخنشتاين وسويسرا، ويقوم بترجمة جميع قرارات ومقررات الجمعية العامة ومجلس الأمن، ووثائق أخرى هامة من وثائق الأمم المتحدة[77].

وما يؤسف له أننا لا نجد أي وجود لمجموعة عربية تحت أي مسمى كان تقوم بذات الدور على مستوى الأمانة العامة للأمم المتحدة وبقية الهيئات والمكاتب التابعة لها. وبالتالي هناك حاجة ماسة لإنشاء هذا النوع من التكتلات ضمن أي استراتيجية عربية خاصة بتعزيز موقع اللغة العربية داخل منظمة الأمم المتحدة.

كما تمثل اتفاقيات التعاون مع المؤسسات الأكاديمية والمؤسسات التي تدرب الأخصائيين اللغويين نهجا ركزت عليه الجمعية العامة للأمم المتحدة في استراتيجيتها لتحقيق المساواة بين اللغات الرسمية، بل وأيضا اللغات غير الرسمية، ذلك أن من شأن إبرام اتفاقيات التعاون هذه أن تسمح بزيادة عدد الصفحات المتاحة على الشبكة الإلكترونية للأمم المتحدة[78]، كما من شأنها أن تضمن فعالية ودقة أكبر في نوعية النصوص المترجمة من اللغة الإنجليزية إلى غيرها من اللغات الرسمية الأخرى.

وفي هذا الصدد، ونظرا لتنوع المواضيع التي تعالَج في منظمة الأمم المتحدة، وبالنظر أيضا إلى المعايير العالية التي تعتمدها المنظمة من حيث الجودة والإنتاجية في مجال اللغة والترجمة، وإلى تزايد عدد المنظمات الدولية التي تستعين بالمهنيين اللغويين. فإن إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات طرحت برنامجا للتواصل في عام 2007 يركز على التعاون مع الجامعات والمؤسسات التعليمية، بغية استقطاب أكثر المهنيين اللغويين كفاءة ليتسنى للمنظمة مواصلة تقديم خدمات مؤتمرات عالية الجودة إلى الهيئات الحكومية الدولية للأمم المتحدة[79].

وتشمل أنشطة التعاون الزيارات التي يقوم بها موظفو اللغات بالأمم المتحدة إلى المؤسسات الشريكة من أجل تقديم عروض وإلقاء محاضرات؛ أو المشاركة في حلقات دراسية وحلقات عمل. وهي تشمل أيضا عقد اجتماعات مع الطلاب والأساتذة لعرض ما يقوم به موظفو اللغات في الأمم المتحدة من أعمال، وتقديم مزيد من التفاصيل عن المهارات المطلوبة، وتقديم توجيهات للمدرسين ليسترشدوا بها داخل الفصول الدراسية للمساعدة في إعداد المرشحين للامتحانات التنافسية للوظائف اللغوية. وبالإضافة إلى ذلك، فقد جرى الترتيب

لتوفير الإرشاد عن بُعد ولإجراء دورات تدريب داخلية لفائدة بعض طلاب الجامعات الشريكة. كما أن بعض الجامعات تدعو أحيانا موظفي اللغات بالأمم المتحدة إلى المشاركة في فرق الامتحانات[80].

ومن النتائج الرئيسية لبرنامج التواصل هو تأسيس ما يُسمى بـ " شبكة الجامعات التي وقعت مذكرة تفاهم" مع الأمم المتحدة لتدريب المهنيين اللغويين على امتحانات اللغات التنافسية. ويجتمع أعضاء الشبكة دوريا من خلال مؤتمرات الجامعات الموقعة على مذكرة تفاهم من أجل تبادل الأفكار وأفضل الممارسات[81].

وفي هذا الصدد، نجد من ضمن الجامعات الموقع على مذكرة تفاهم، خمس جامعات عربية، وهي: جامعة عين شمس (القاهرة) في سنة 2012 بشأن التعاون في تدريب المرشحين للامتحانات التنافسية اللغوية، جامعة دمشق في سنة 2008 بشأن التعاون في تدريب المرشحين للامتحانات التنافسية اللغوية، جامعة القديس يوسف (بيروت) في سنة 2010 بشأن التعاون في تدريب المرشحين للامتحانات التنافسية اللغوية، الجامعة الأمريكية بالقاهرة (القاهرة) في سنة 2010 بشأن التعاون في تدريب المرشحين للامتحانات التنافسية اللغوية، ومدرسة الملك فهد للترجمة والتي يوجد مقرها في جامعة عبد الملك السعدي بطنجة (المغرب) التي وقعت في سنة 2016 بشأن التعاون في تدريب المرشحين للامتحانات التنافسية اللغوية، ومذكرة تفاهم أخرى من نفس المدرسة مع إدارة الاتصالات العالمية التابعة للأمانة العامة في سنة 2018 بشأن الحصول على خدمات ترجمة بالمجان (من بين خمس جامعات وقعت نفس التفاهم) [82].

ويمكن للجامعات التي لا تستوفي الشروط اللازمة لتكون ضمن الجامعات الموقعة على "مذكرة تفاهم" مع الأمم المتحدة، والتي يمكنها أن تساعد على تلبية احتياجات الأمم المتحدة طويلة الأجل من الموظفين المؤهّلين أن تُدعى إلى إبرام "اتفاق انتساب". وتحصل الجامعات المختارة على مركز جامعة "منتسبة" لشبكة الجامعات الموقعة على "مذكرة تفاهم"، وتدعى بانتظام إلى المشاركة بصفة مراقب في أنشطة الشبكة. وعلى هذا المستوى، هناك جامعتين فقط من الأرجنتين والأوروغواي من وقّعتا على "اتفاق انتساب"، ولا وجود لأي جامعة عربية ضمن هذا النوع من الاتفاقيات[83].

وفضلا عن مذكرات التفاهم واتفاقات الانتساب، يمكن أن تدعى الجامعات الشريكة أيضا إلى توقيع "اتفاق للتدريب العملي عن بُعد" مع الأمم المتحدة. وتتيح تلك الاتفاقات فرصة أمام الطلاب الذين يدرسون الترجمة التحريرية أو الشفوية لاكتساب خبرة عملية عن بُعد. وقد كانت جامعة عين شمس (القاهرة) من بين الجامعات التي كان لديها سابقا "اتفاق للتدريب العملي عن بعد"[84].

ومن المفيد التذكير هنا على سبيل الاسترشاد بالنسبة للبلدان العربية بالجهد الذي بذلته البلدان الافريقية من خلال ما يُسمى بـ "جمعية البلدان الأفريقية لبرنامج الماجستير في الترجمة التحريرية والشفوية"، والتي شملت خمس جامعات هي: جامعة غاستون بيرجي (السنغال)، الجامعة التربوية (موزامبيق)، جامعة بويا (الكاميرون)، جامعة غانا (غانا) وجامعة نيروبي (كينيا). وقد تأسّست هذه الجمعية عام 2015 من أجل إيجاد شبكة من مراكز التفوّق في أفريقيا تنتج مترجمين ومترجمين فوريين مؤهلين ومدربين بغية تزويد المنظمات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية العاملة في القارة الأفريقية بالكفاءات اللغوية والمترجمين الذين

يساعدون تلك المنظمات في إنجاز مهامها وعملياتها. وقد انتهت المرحلة من الجمعية في 31 كانون الأوّل/ديسمبر 2019[85].

وحتى ولو كانت هذه الجمعية قد مُوّلت أساسا من الاتحاد الأوروبي، وأيضا من مساعدات مالية وتقنية وتدريبية مقدَّمة من مكتب الأمم المتحدة في نيروبي (كينيا). فبإمكان البلدان العربية تبني ذات النهج بتمويل ذاتي عربي أو بتمويل مشترك مع الأمم المتحدة.

ومن التجارب أيضا التي يمكن الاسترشاد بها هي تجربتي المدرسة العليا للمترجمين الشفويين والتحريريين ومعهد الإدارة والتواصل بين الثقافات (وكليهما فرنسيين) في الشراكة مع الأمم المتحدة، حيث يستفيد غالبا طلابهما من فترات تدريب على مستوى المنظمة ثم على وظائف بالمنظمة. والسبب في ذلك أن المدرستان تعملان دوما على تلبية متطلبات الأمم المتحدة وتحافظ على علاقات وثيقة مع دوائر اللغات فيها، وهما يكيّفان دوما برامجهما التدريبية مع احتياجات المنظمة. وبالإضافة إلى التعاون مع إدارة شؤون الجمعية والمؤتمرات، هناك برنامج طموح لمعهد الإدارة والتواصل بين الثقافات للدخول في شراكة مع إدارة التواصل العالمي التابعة للأمانة العامة للأمم المتحدة، بغية القيام بترجمة المحتوى المتعلق بالأمم المتحدة الذي يُدرج في المواقع الشبكية الرسمية لهيئات وأجهزة الأمم المتحدة[86].

وفيما تعلق بالذكاء الاصطناعي، تقدم كل المدرسة العليا للمترجمين الشفويين والتحريريين ومعهد الإدارة والتواصل بين الثقافات الفرنسيين دورات دراسية متعلقة بتطبيقات الذكاء الاصطناعي ضمن منهاجهما الدراسي. كما نظمت المدرسة العليا للمترجمين الشفويين والتحريريين دورات دراسية عن الترجمة المؤتمتة، ومراجعة النصوص بعد ترجمتها آليا، واستخدام أدوات الترجمة بمساعدة الحاسوب. ويركز برنامج الماجستير في هذه المدرسة في المقام الأول على تعليم التفكير في فعل الترجمة. وقد صُمم البرنامج لتكوين الطلاب الذين يدرسون اتقان مهنة المترجم أولا، قبل أن يمروا إلى مهنة مراجع نصوص بعد ترجمتها آليا. كما يقوم معهد الإدارة والتواصل بين الثقافات أيضا بتدريب طلابه على استخدام أدوات الترجمة بمساعدة الحاسوب في إنتاج ترجماتهم[87].

وبالمثل تأثر برنامج الترجمة بجامعة جنيف بالتطورات السريعة في مجال الترجمة الآلية، وكان منطلق تجربة هذه الجامعة هو أن النصوص المترجمة مسبقا آليا تُوفر الجهد والوقت على المترجم، وتمكنه من استثمار وقته في استخدام أدوات الترجمة لتجويد النص النهائي. كما تأسس بذات الجامعة مشروع بحثي يهدف إلى مقارنة نتائج الترجمة الآلية مع الترجمة بدون استخدام الذكاء الاصطناعي. ويبدوا أن التوجهات المستقبلية تسير نحو ارتفاع الطلب على المحررين والمراجعين أكثر من البحث عن مترجمين تحريريين، ولهذا هناك تزايد كبير لطلبات الانضمام إلى دورات مراجعة النصوص وتحريرها بعد ترجمتها آليا التي تقيمها جامعة جنيف[88].

ثانيا: تحدي مرئية المحتوى الرقمي العربي ضمن الموقع الشبكي للأمم المتحدة

تم تدشين موقع الأمم المتحدة على شبكة الإنترنت (www.un.org) في 26 حزيران / يونيه 1995 كمشروع تجريبي. وشمل معلومات أساسية عن أعمال المنظمة وكان متاحا باللغة الإنكليزية فقط. وتم إطلاق الموقع رسميا في أيلول / سبتمبر 1995 بمناسبة الذكرى السنوية الخمسين لتوقيع ميثاق الأمم المتحدة. وأضيفت الإسبانية والفرنسية إلى الموقع في أيلول / سبتمبر 1996، وأضيفت الروسية في نيسان / أبريل 1998، وأضيفت الصينية والعربية في تشرين الثاني/ نوفمبر 1998[89].

وفي قرارها رقم: 208/53 (جيم) بشأن خطة المؤتمرات، الذي اتخذته في عام 1998، أعربت الجمعية العامة عن تقديرها لإطلاق موقع الأمم المتحدة على شبكة الإنترنت باللغات الروسية والصينية والعربية، وشدّدت على ضرورة مواصلة تنمية وصيانة وإثراء مواقع الأمم المتحدة على الشبكة العالمية بهدف تحقيق معاملة متساوية للغات الرسمية الست في هذه المواقع. وطلبت الجمعية العامة من الأمين العام أن يقدم مقترحات في هذا الصدد إلى الجمعية في دورتها التالية[90].

وقدم الأمين العام، في تقريره الذي قدّمه إلى لجنة الإعلام بشأن مواصلة تنمية وصيانة وإثراء مواقع الأمم المتحدة على الشبكة العالمية لعام 1999، استعراضا شاملا لحالة التكافؤ بين اللغات في المواقع الشبكية للأمم المتحدة، وشدد فيه على أهمية المعاملة المتساوية لجميع اللغات الرسمية، واقترح ثلاثة خيارات[91]:

- كفالة التكافؤ التام بين جميع المواقع الشبكية باللغات الرسمية بحلول نهاية عام 2001 عن طريق تلقي جميع اللغات معاملة متساوية على موقع الأمم المتحدة على شبكة الإنترنت بصرف النظر عن مدى التوافر الحالي للمواد باللغات الأخرى أو مستوى التكنولوجيا في تلك اللغات؛
- تحقيق نفس الهدف على مدى فترة أطول، عن طريق إقامة البنية الأساسية اللازمة لخدمة اللغات الرسمية الست وتوفير التغطية المتكافئة بها بدءا من 1 كانون الثاني / يناير 2001؛ وسيعالج مستوى الفروق عندئذ بصفة تدريجية على مدار عدة فترات من فترات السنتين تبعا لتوافر موارد الموظفين والموارد التكنولوجية؛
- السعي لإتاحة بعض العناصر في كل لغة من اللغات وفقا لمستوى التمويل المتاح لهذا الغرض، مع معالجة مسألة المساواة على أساس تدريجي على مدار عدة فترات من فترات السنتين تبعا لتوافر الموارد المناسبة.

وبالنظر إلى التكلفة الباهضة وقيود الميزانية التي تواجهها المنظمة، أوصى الأمين العام بتبني المقترح الثالث لأنه يبدوا أكثر واقعية[92]، وبناء على هذه التوصية طلبت الجمعية العامة من الأمين العام أن يواصل بلورة مقترحاته المتعلقة بالخيار الثالث من الخيارات المذكورة أعلاه[93].

ورغم الجهود المبذولة على مستوى الموقع الشبكي للأمم المتحدة، فإن التفاوت بين اللغات لا يزال حقيقة مشاهدة، إذ عبرت الجمعية العامة للأمم المتحدة عن قلقها البالغ بشأن التفاوت بين اللغة الإنجليزية وبين غيرها من اللغات في المواقع الشبكية التي تتعهدها الأمانة العامة للأمم المتحدة. وأوضحت أن تطوير موقع الأمم المتحدة الشبكي رغم أنه يتحسن بشكل ملموس، إلا أن هذا التحسن تعلق بلغات معينة دون غيرها[94].

وبغية التعامل مع حالة اللاتكافؤ هذه، طالبت الجمعية العامة الأمين العام للأمم المتحدة باتخاذ إجراءات ملموسة من أجل التصدي لهذا التفاوت، كما طالبت الأمين العام بمواصلة تحديث محتوى الأمانة العامة الشبكي بجميع اللغات الرسمية، وطالبت من جميع المكاتب المقدمة للمحتوى في الأمانة العامة تكثيف جهودها لترجمة جميع المواد وقواعد البيانات المنشورة باللغة الإنجليزية في موقع الأمم المتحدة الشبكي إلى جميع اللغات الرسمية[95].

وعلاوة على ذلك، طلبت الجمعية العامة من الأمين العام أن يكفل التوزيع المتكافئ للموارد المالية والبشرية بين جميع اللغات الرسمية الست. وفي هذا الصدد أيضا، حثت إدارة شؤون الإعلام (إدارة الاتصالات العالمية حاليا) التابعة للأمانة العامة الإسراع في ملء الوظائف الشاغرة في بعض الأقسام[96].

وأضافت الجمعية العامة أنه يقع على عاتق الأمين العام ضمان استمرار البث الشبكي الحي للجلسات العلنية التي تعقدها الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والهيئات الفرعية لكل منهما وكذا مجلس الأمن، مع إتاحة خدمات الترجمة الشفوية. كما طلبت من الأمين العام العمل على توفير إمكانية الوصول التام إلى محفوظات أشرطة الفيديو بجميع اللغات الرسمية لجميع الجلسات المفتوحة السابقة التي عقدتها الأمم المتحدة مع توفير خدمات الترجمة الشفوية[97].

على المستوى العربي، ينبغي بذل مجهودات مضاعفة لأجل تطوير وتعزيز المحتوى الرقمي العربي بصفة عامة. ذلك أن حجمُ المحتوى العربيّ الرقميّ المنشورِ على صفحاتِ شبكة الإنترنت وعلى مختلف الوسائط الإلكترونية إجمالا، حسبَ تقديراتِ أكبر محركاتِ البحث العالمية مثل غوغل وياهو، يعد أكثر بقليل من نسبة (1) في المئة من مجمل المحتوى الرقمي العالمي، وكان قبل ذلك لا يتجاوز نسبة (0.3) في المئة، وهذه النسبة طبعًا دون المستوى المقبول ولا ترقى لمكانة هذه اللغة[98].

ووضع كهذا يفرض على البلدان العربية التحرك في إطار العمل المشترك. وربما كانت أحد الوجه الحراك العربي هو ما تمخض عن الدورة التاسعة عشرة لمجلس جامعة الدول العربية التي عقدت في الرياض، حيث صدرت مجموعة من القرارات دعت إلى تعزيز حضور اللغة العربية في جميع الميادين، بما في ذلك وسائل الاتصال والإعلام والإنترنت، وتشجيع إثراء المحتوى الرقمي العربي في كل المجالات العلمية والثقافية والإعلامية، بجانب التركيز على ربط اللغة العربية باللغات الأخرى مع الحفاظ على خصوصيتها، وكذلك ضرورة لحاق العرب بتقنية الويب الدلالي وما يتطلبه من نظم ذكية لمعالجة اللغة

العربية آلياً، فضلاً عن التوجه لإيجاد محركات بحث عربية على الإنترنت، هذا إلى جانب تشجيع العاملين في حقل المعالجة الآلية للغة العربية على تطوير محلل صرفي للغة العربية، وكذلك تشجيع المبادرات التي تسهم في إثراء المحتوى العربي الرقمي ونشر الوعي بأهمية وجود مواقع متميزة باللغة العربية لخدمة المجتمع[99].

وإذا ما تعلّق الأمر بالمحتوى الرقمي للغة العربية داخل الموقع الشبكي للأمم المتحدة، فإنه يمكن القول أنه أفضل حالا بقليل من واقع المحتوى الرقمي العربي إجمالا. فقد دُشّن الموقع العربي للأمم المتحدة في احتفال رسمي في الثالث عشر من شهر تشرين الثاني/نوفمبر 1998. ومع محدودية التقنية المتوافرة للحرف العربي في بدايات ثورة المعلومات والاتصالات، فقد بدأ الموقع بصفحات قليلة ذات تقنية بسيطة ومحدودة، وفي خلال عقد واحد، شهد الموقع العربي نموا مطردا على مستوى المادة وتطورا كبيرا على مستوى التقنية. وازدادت عدد الصفحات لتصبح بالمئات ولتشمل أغلب أنشطة وجوانب عمل الأمم المتحدة ووكالاتها ومنظماتها[100].

وفي ما يتعلق بالتطور على المستوى التقني، فقد أدخلت تحسينات عديدة على الموقع العربي للأمم المتحدة، من خلال تحسين إمكانية وصول المستخدمين إلى مادة الموقع والمعلومات التي يقدمها، بالاعتماد على المبادئ التوجيهية لإمكانية الوصول إلى شبكة الإنترنت، التي أصدرها اتحاد الشبكة العالمية (W3C WAI). وإدخال ميزات إضافية تعود بالفائدة على المستخدمين ذوي الإعاقات المؤقتة أو الدائمة، بمن فيهم المكفوفين أو من يعانون من ضعف النظر، أو محدودية الحركة، أو الإعاقات السمعية، وكذلك الذين يحتاجون إلى إعادة تكيف نظرا لخصائص مرتبطة بالشيخوخة وغيرها[101].

ورغم التحسينات الكثيرة التي أدخلت على الموقع العربي للأمم المتحدة، إلا أنه لا يزال بعيدا كل البعد عن الموقع باللغة الإنجليزية وحتى الفرنسية، فالملاحظ مثلا للصفحة العربية يجد على مستوى المصادر المتوفرة على الموقع أن تغطية الاجتماعات والمكتبة السمعية البصرية كلها برابط إلى اللغة الإنجليزية، أما كل ما يتعلق بالأمين العام للأمم المتحدة فهو مرتبط أيضا برابط باللغة الإنجليزية، وكذلك كل ما يتعلق بالبيانات الصحفية والمؤتمر الصحفي اليومي ونصوص المؤتمرات الصحفية وملاحظات المراسلين فكلها باللغة الإنجليزية[102].

وبالتالي هناك عمل كبير، ينتظر تطوير الموقع العربي للأمم المتحدة. وقد تكون تجربة معهد الإدارة والتواصل بين الثقافات الفرنسي ملهمة في هذا الصدد، حين دخل في شراكة مع إدارة الاتصالات العالمية، بغية القيام بترجمة المحتوى المتعلق بالأمم المتحدة الذي يُدرج في المواقع الشبكية الرسمية لهيئات وأجهزة الأمم المتحدة[103].

وربما ينبغي اتباع نهج مماثل من الجامعات والمعاهد العربية المتخصصة في الترجمة، بإبرام اتفاقات شراكة مع إدارة الاتصالات العالمية، والقيام بتطوير وتحسين وتحيين المحتوى العربي لموقع الأمم المتحدة، حتى ولو كان ذلك بالمجان مقابل استفادة طلاب جامعاتنا ومعاهدنا من دورات تدريبية ومحاضرات من

موظفي الامم المتحدة أصحاب الخبرة. وقد يكون نموذج التفاهم الذي وقعته مدرسة الملك فهد للترجمة المذكور سابقا مع إدارة الاتصالات العالمية في سنة 2018 قابلا للتعميم في هذا المجال.

ثالثا: تحدي تعليم اللغة العربية لغير الناطقين بها لنشر اللغة العربية على نطاق واسع

ترتكز قوة اللغة وإمكانية فرضها على المستوى الدولي على تعداد الناطقين بها وسعة انتشارها، ولهذا نجد الكثير من الدول تسعى إلى بسط نفوذها اللغوي خارج حدودها الجغرافية على أمل رفع نسب الناطقين بها. وهي بذلك تحقق أكثر من هدف، فمن جهة تفرض ثقافتها وإيديولوجيتها على غيرها من الشعوب، كما ترفع في الوقت نفسه من حضور لغتها في المحافل الدولية.

وعلى هذا المستوى، وعلى سبيل المقارنة بواقع اللغة الفرنسية، عملت السلطات الفرنسية على انتهاج سياسة فرنكوفونية طموحة الأهداف في نقل اللغة وتعلّمها. ولأجل ذلك التزمت فرنسا بدعم النظم التعليمية في البلدان الناطقة بالفرنسية، ولا سيما في أفريقيا، بحيث يمكنها نقل اللغة الفرنسية إلى الأجيال الجديدة. كما عملت الحكومة الفرنسية على تعزيز مكانة اللغة الفرنسية في النُظم التعليمية لدى شركائها الأوروبيين والدوليين، متخطّيَةً بذلك حدود البلدان الفرنكوفونية، من خلال المدارس الثانوية والجامعات الفرنسية[104].

أما على المستوى العربي، فإن الجهود المبذولة تبقى قليلة جدا لتعليم اللغة العربية للناطقين بغيرها مع أن الطلب كبير ومُلح في العديد من دول العالم التي يسعى مواطنوها لأسباب مختلفة إلى تعلم اللغة العربية. ولم تستطع أية جهة أن توفر البرامج أو المقررات أو المؤلفات والتقنيات التي يمكن اعتمادها لتعليم اللغة العربية لغير العرب. وبالمقابل، ورغم الجهود التي بذلتها البلدان غير العربية في نشر اللغة العربية في بلدانها، إلا أنهم وجدوا أنفسهم في مواجهة تحديات تفوق قدراتهم تتعلق بضرورة توفير الكوادر المؤهلة للتعليم والحاجة إلى الوثائق والكتب والبرامج التي تخدم غايتهم[105].

وإزاء هذا الوضع، يمكن الاسترشاد بالتوجيهات التي قدمها المجلس الدولي للغة العربية من خلال وثيقة بيروت، والتي طرح فيها المجلس اقتراحا بشأن إشراك القطاع الخاص (تخصيص نسب من أرباح الشركات والمؤسسات المالية وغيرها) إلى جانب الحكومات في دعم الجهات المتخصصة في موضوعات اللغة العربية لأجل تصميم أحدث البرامج والمقررات الموجهة خصيصا إلى الدول والهيئات والأفراد من غير العرب أو الموجهة للأفراد العرب في أرض المهجر والذين يجهلون اللغة العربية. على أن يتولى المجلس الدولي للغة العربية مسؤولية توفير الكوادر والخبرات لتنفيذ المشاريع التعليمية والعلمية وبناء المناهج والبرامج التي تلبي طموحات الجهات المعنية بالتعليم[106].

وقد يكون من المستحسن تأسيس مدارس وثانويات، بل وجامعات، بتمويل عربي مشترك بين القطاع العام والخاص في غير البلدان العربية، تركز على التدريس باللغة العربية.

نتائج الدراسة وتوصيات الباحث

تناول البحث موضوع وضع اللغة العربية داخل منظمة الأمم المتحدة، من حيث الاعتراف بها كلغة رسمية أو لغة عمل، كما بحث في أهم الآليات التي وضعتها المنظمة الأممية لأجل تفعيل المساواة بين اللغات الرسمية المعترف بها من طرفها، ثم حاولت الدراسة إبراز بعض معالم التحرك التي يمكن للبلدان العربية استثمارها في سبيل تعزيز وضع اللغة العربية داخل منظمة الأمم المتحدة.

وعموما، يمكن إجمال أبرز نتائج الدراسة فيما يأتي:

- **نتائج الدراسة**

- تعود بدايات الاعتراف باللغة العربية كلغة رسمية داخل الأمم المتحدة إلى سنة 1973. بمعنى أن هذا الاعتراف جاء متأخرا، مقارنة باللغات الإنجليزية والفرنسية والاسبانية والروسية والصينية التي اعترفت بها المنظمة منذ العام 1946.
- اللغة العربية متواجدة كلغة رسمية ولغة عمل في نفس الوقت في كل من الجمعية العامة ولجانها الرئيسية والفرعية ومجلس الأمن، وهي مدرجة كلغة رسمية فقط في المجلس الاقتصادي والاجتماعي. وتستخدم لغة عمل في اللجنة الاقتصادية لإفريقيا واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا.
- اللغتان الانجليزية والفرنسية ممثلتان في كل الأجهزة الرئيسية للأمم المتحدة كلغتين رسميتين ولغتي عمل، وفي مكاتبها خارج دولة المقر، وأيضا في كل اللجان الإقليمية التابعة للأمانة العامة للأمم المتحدة.
- وفقا لمنظومة الأمم المتحدة، يفرض مبدأ التعددية اللغوية، المساواة التامة بين اللغات الرسمية في المعاملة. ولكن الواقع لا يعكس هذه المساواة، ويميل نحو تفضيل اللغة الإنجليزية بالأساس فالفرنسية على حساب باقي اللغات.
- منسقي تعدد اللغات داخل منظومة الأمم المتحدة لا يتمتعون بصلاحيات واضحة ولا بسلطات حقيقية تُخولهم تعزيز تعدد اللغات وإنفاذهم على مستوى الهيئات والمكاتب المعينين فيها.
- دوائر اللغات بإدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات تعتبر المصدر الرئيسي المزود لهيئات الامم المتحدة بالخدمات اللغوية سواء في إطار الترجمة التحريرية أو الشفوية. ولكنها تعاني ضغطا بسبب قلة الموظفين اللغويين، وضعف الميزانية المخصصة لهذه الدوائر.
- بذلت البلدان الناطقة باللغة الفرنسية جهودا كبيرة لتغطية العجز البشري والمادي الذي تعانيه دوائر اللغة الفرنسية، من خلالها جهودها الذاتية، ومن خلال بناء مجموعة ضغط داخل المنظمة ذاتها دفاعا عن كل ما يتعلق باللغة الفرنسية. ولا نجد أثرا يُذكر لجهود منسوبة للبلدان العربية دفاعا

وتعزيزا للغة العربية داخل منظمة الأمم المتحدة، لا من حيث تشكيل تكتلات ضاغطة ولا من حيث التمويل ولا من حيث تزويد المنظمة بالطاقات البشرية المؤهلة.

- رغم القيمة التوثيقية الكبيرة للتقارير الصادرة عن وحدة التفتيش المشتركة التابعة للجمعية العامة للأمم المتحدة، بما فيها تلك المتعلقة بمسألة تعدد اللغات في منظمة الأمم المتحدة، فإن التوصيات التي تصدر عنها تبقى مجردة من القوة الإلزامية.

– تمثل اتفاقيات التعاون مع المؤسسات الأكاديمية والمؤسسات التي تدرب الأخصائيين اللغويين نهجا ركزت عليه منظمة للأمم المتحدة في استراتيجيتها لتحقيق المساواة بين اللغات الرسمية، بل وأيضا اللغات غير الرسمية. وللأسف لم تستثمر البلدان العربية هذا النهج وفقا لاستراتيجية مشتركة على مستوى الجامعة العربية. وكل ما هناك هو جهود أحادية من بعض الجامعات والمعاهد العربية لتوقيع "مذكرات التفاهم" أو "اتفاقات للتدريب العملي عن بُعد".

- النهج الذي تبنته الامم المتحدة في ما يخص الموقع الشبكي للأمم المتحدة هو السعي لإتاحة بعض العناصر في كل لغة من اللغات وفقا لمستوى التمويل المتاح لهذا الغرض، مع معالجة مسألة المساواة على أساس تدريجي على مدار عدة فترات من فترات السنتين تبعا لتوافر الموارد المناسبة.
- رغم الجهود المبذولة على مستوى الموقع الشبكي للأمم المتحدة، فإن التفاوت بين اللغات لا يزال حقيقة مشاهدة. وإذا ما تعلّق الأمر بالمحتوى الرقمي للغة العربية داخل الموقع الشبكي للأمم المتحدة، فإنه يمكن القول أنه أفضل حالا بقليل من واقع المحتوى الرقمي العربي إجمالا.
- لا وجود لاستراتيجية عربية واضحة ومحددة لتوسيع انتشار اللغة العربية إلى الشعوب غير الناطقة بها.

- **توصيات الباحث:**

- ينبغي على البلدان العربي في إطار العمل المشترك تبني النهج الذي اعتمدته منظمة البلدان الفرانكوفونية من خلال التمويل الذاتي لتكوين المترجمين وتوزيعهم على مختلف الهيئات الأممية، لتغطية نقص الموظفين اللغويين على مستوى منظمة الأمم المتحدة.
- تأسيس "مجموعة أصدقاء اللغة العربية" على مستوى منظمة الأمم المتحدة أسوة بتجارب "مجموعة سفراء البلدان الفرانكوفونية" و"مجموعة أصدقاء اللغة الإسبانية" و"مجموعة البلدان الناطقة بالبرتغالية" في الأمم المتحدة.
- استثمار البلدان العربية لآلية "وحدة التفتيش المشتركة" التابعة للجمعية العامة، من خلال تكليفها بإعداد تقارير خاصة بوضع اللغة العربية في منظومة الأمم المتحدة، نظرا لما تتمتع به توصيات هذه الوحدة من مقبولية من طرف الجهات المعنية بالتوصيات.

- ابرام اتفاقيات تعاون بين الجامعات العربية سواء بشكل انفرادي أو في إطار المعاهد التابعة لجامعة الدول العربية ومنظمة الأمم المتحدة. نظرا للمزايا التي توفرها هذه الاتفاقيات، والفرص التي تتيحها للخريجين للولوج إلى المنظمات الدولية للعمل كمترجمين أو محررين.
- اتباع الجامعات والمعاهد العربية المتخصصة في الترجمة للنهج الذي تبنته بعض الجامعات الفرنسية من خلال إبرامها لاتفاقات شراكة مع إدارة الاتصالات العالمية التابعة للأمانة العامة للأمم المتحدة، بغية تطوير وتحسين وتحيين المحتوى العربي لموقع الأمم المتحدة، حتى ولو كان ذلك بالمجان مقابل استفادة الطلبة من دورات تدريبية ومحاضرات من موظفي الأمم المتحدة ذوي الكفاءة والخبرة. وقد يكون نموذج التفاهم الذي وقعته مدرسة الملك فهد للترجمة مع إدارة الاتصالات العالمية في سنة 2018 قابلا للتعميم في هذا المجال.
- تكييف البرامج الدراسية للجامعات والمعاهد العربية مع احتياجات منظمة الأمم المتحدة للغويين والمهارات التي ينبغي أن يتمتعوا بها. مع الاستعانة بتطبيقات الذكاء الاصطناعي.
- تأسيس مدارس وثانويات، بل وجامعات، بتمويل عربي مشترك بين القطاع العام والخاص في غير البلدان العربية، تركز على التدريس باللغة العربية.

هوامش الدراسة:

[1] UN General Assembly (UNGA), Resolution 2(1), Rules of Procedure Concerning Language, First session, 1946, London, in : Resolutions adopted on the Reports of the First Committe, available at :
https://digitallibrary.un.org/nanna/record/209571/files/A_RES_2%28I%29-EN.pdf?withWatermark=0&withMetadata=0&version=1&registerDownload=1

[2] See : Secretary-General's Bulletin, Use of Working Languages of the Secretariat, UN document No. ST/SGB/201, 8 July 1983. Available at :
https://documents-dds-ny.un.org/doc/UNDOC/GEN/NS0/000/35/IMG/NS000035.pdf?OpenElement
and see also : Secretary-General's Bulletin, Use of Working Languages of the Secretariat, UN document No. ST/SGB/212, 24 September 1985. Available at :
https://documents-dds-ny.un.org/doc/UNDOC/GEN/NS0/000/42/IMG/NS000042.pdf?OpenElement

[3] الأمم المتحدة (شعبة التحرير والترجمة: دائرة الترجمة العربية)، دليل الترجمة والتحرير، منشورات الأمم المتحدة، نيويورك، 2004، ص 23. متوفر على الموقع:
https://ls-ats.unog.ch/sites/default/files/2019-10/Arabic-Translation-Guide.doc

[4] المرجع نفسه، ص 23.

[5] قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم: 3190(د-28)، مؤرخ في 18 كانون الأول/ديسمبر 1973، إدخال اللغة العربية ضمن اللغات الرسمية ولغات العمل المقررة في الجمعية العامة ولجانها الرئيسية، وثيقة الأمم المتحدة رقم: A/RES/3190(XXVIII). متوفر على الموقع:
https://documents-dds-ny.un.org/doc/RESOLUTION/GEN/NR0/279/60/IMG/NR027960.pdf?OpenElement

[6] أنظر: النظام الداخلي للجمعية العامة للأمم المتحدة، وثيقة الأمم المتحدة رقم: A/520Rev.19، منشورات الأمم المتحدة، نيويورك، 2021، المادة 98. متوفر على الموقع:
https://documents-dds-ny.un.org/doc/UNDOC/GEN/N20/253/17/PDF/N2025317.pdf?OpenElement

[7] UN General Assembly, Resolution 34/226 of 20 December 1979, Arabic Language Services, UN Document No. A/RES/34/226 . available at :
http://www.worldlii.org/int/other/UNGA/1979/242.pdf

[8] بموجب المادة 102 من النظام الداخلي للجمعية العامة للأمم المتحدة، لكل لجنة رئيسية أن تُشكل لجانا فرعية، وتنتخب كل لجنة فرعية أعضاء مكتبها بنفسها.

[9] قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم: 219/35، المؤرخ في 17 كانون الأول/ديسمبر 1980، استخدام اللغة العربية في الهيئات الفرعية للجمعية العامة وفي مجلس الامن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، وثيقة الأمم المتحدة رقم: A/RES/35/219[A]، متوفرة على الموقع:
https://digitallibrary.un.org/nanna/record/614516/files/A_RES_35_219%5BA%5D-AR.pdf?withWatermark=0&withMetadata=0&version=1&registerDownload=1

[10] الأمم المتحدة (شعبة التحرير والترجمة: دائرة الترجمة العربية)، مرجع سابق، ص 26.

[11] UN Security Council, Decision 1982/147 of 21 December 1982, Inclusion of Arabic among the Official Languages of the Economic and Social Council, Rule 41, E/1982/SR.8, available at : https://documents-dds-ny.un.org/doc/UNDOC/GEN/NR0/767/02/IMG/NR076702.pdf?OpenElement

[12] أنظر: النظام الداخلي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، وثيقة الأمم المتحدة رقم: E/5715/Rev.2، منشورات الأمم المتحدة، نيويورك، 1992، المواد 23-35. متوفر على الموقع:
https://documents-dds-ny.un.org/doc/UNDOC/GEN/N92/234/50/IMG/N9223450.pdf?OpenElement

[13] UN Security Council, Resolution 528 (1982) of 21 December 1982, Inclusion of Arabic among the Official and Working Languages of the Security Council, Rule 41, S/RES/528 (1982), available at :

https://documents-dds-ny.un.org/doc/RESOLUTION/GEN/NR0/435/52/PDF/NR043552.pdf?OpenElement

[14] أنظر : النظام الداخلي المؤقت لمجلس الأمن، منشورات الامم المتحدة، نيويورك، 1983، المادة 41. متوفر على الموقع:
النظام الداخلي المؤقت | الأمم المتحدة - مجلس الأمن(un.org)

[15] UN General Assembly (UNGA), Resolution 2(1), Op. Cit., annex, para. 1.
See also : Secretary-General's Bulletin, Use of Working Languages of the Secretariat, Op. Cit., para. 2.

[16] أنظر: الأمم المتحدة، تعدد اللغات في الأمم المتحدة، مكتبة داغ همرشولد، نيويورك، 2023، ص 13.

[17] Terms of Reference and Rules of Procedure of the Economic Commission for Africa, UN Document No. E/CN.14/III/Rev.8/Corr.2, United Nations Publication, Rule 31 . available at :
https://www.uneca.org/sites/default/files/uploaded-documents/eca-terms-of-reference-and-rules-of-procedure-1994_eng_print.pdf

[18] صلاحيات اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا ونظامها الداخلي، وثيقة الأمم المتحدة رقم: E/ESCWA/2016/TOR، منشورات الأمم المتحدة، بيروت، 2016، المادة 25. متوفر على الموقع:
https://archive.unescwa.org/sites/www.unescwa.org/files/page_attachments/escwa_tor_._ar_1600233.pdf

[19] أنظر: النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية، المادة 39. متوفر على الموقع:
https://www.icj-cij.org/public/files/statute-of-the-court/statute-of-the-court-ar.pdf
وانظر أيضا: الأمم المتحدة، تعدد اللغات في الأمم المتحدة، مرجع سابق، ص 12.

[20] تقرير الأمين العام للأمم المتحدة رقم: 656/56، تعدد اللغات، الدورة 56 للجمعية العامة للأمم المتحدة، وثيقة الأمم المتحدة رقم: A/56/656، 27 نوفمبر 2001، فقرة 4.

[21] راجع: الموقع الرسمي لمنظمة الأمم المتحدة على الرابط: تعدد اللغات | الأمين العام للأمم المتحدة(un.org)

[22] قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم: 328/71، بتاريخ 11 أيلول/سبتمبر 2017 حول تعدد اللغات، الدورة 71 الجمعية العامة للأمم المتحدة، وثيقة الأمم المتحدة رقم: A/RES/71/328، 9 أكتوبر 2017. متوفر على الموقع:
https://documents-dds-ny.un.org/doc/UNDOC/GEN/N17/282/36/PDF/N1728236.pdf?OpenElement

[23] تقرير الأمين العام للأمم المتحدة بشأن تعدد اللغات، الدورة 71 للجمعية الأمم المتحدة، وثيقة الأمم المتحدة رقم: A/71/757*، 20جانفي 2017. متوفر على الموقع:
https://documents-dds-ny.un.org/doc/UNDOC/GEN/N17/016/34/PDF/N1701634.pdf?OpenElement

[24] تقرير الأمين العام للأمم المتحدة رقم: 656/56، مرجع سابق، فقرتان 5، 6 .

[25] المرجع نفسه، فقرة 4.

[26] قام 51 مكتب وجهاز تابع للأمانة العامة، إلى غاية شباط/فبراير 2020 بتعيين 75 منسقا ومنسقا مناوبا. وعُقدت منذ 2016 اجتماعات متوالية للمنسقين برئاسة منسق شؤون تعدد اللغات.
أنظر: تقرير وحدة التفتيش المشتركة، إعداد: نيكولاي لوزينسكيي، "تعدد اللغات في منظومة الامم المتحدة"، وثيقة الأمم المتحدة رقم: JIU/REP/2020/6، منشورات الأمم المتحدة، جنيف، 2020، فقرة 47، ص 11. متوفر على الموقع:
https://documents-dds-ny.un.org/doc/UNDOC/GEN/G11/021/17/PDF/G1102117.pdf?OpenElement
وراجع قائمة منسقي تعدد اللغات وفق آخر تحديث للأمم المتحدة على الموقع:
https://www.un.org/dgacm/sites/www.un.org.dgacm/files/multilingualismfocalpoints.pdf

[27] الأمم المتحدة، شبكة منسّقي شؤون تعدُّد اللغات. متوفر على الموقع الرسمي للأمم المتحدة:
شبكة منسّقي شؤون تعدُّد اللغات | إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات (un.org)

[28] الأمم المتحدة، شبكة منسّقي شؤون تعدُّد اللغات. متوفر على الموقع الرسمي للأمم المتحدة:
شبكة منسّقي شؤون تعدُّد اللغات | إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات (un.org)

[29] أنظر: تقرير وحدة التفتيش المشتركة (2020)، مرجع سابق، فقرة 53، ص 13.

[30] أنظر: المرجع نفسه، فقرة 55، ص 13.

[31] أنظر: المرجع نفسه، فقرة 62، ص 15-16.

[32] أنظر: إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات، الترجمة التحريرية. متوفر على الموقع الرسمي للأمم المتحدة:
الترجمة التحريرية | إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات (un.org)

[33] أنظر: المرجع نفسه.

[34] أنظر: إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات، التحرير. متوفر على الموقع الرسمي للأمم المتحدة:
التحرير | إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات (un.org)

[35] أنظر: المرجع نفسه.

[36] أنظر: إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات، الترجمة التحريرية. مرجع سابق.

[37] أنظر: المرجع نفسه.

[38] أنظر: المرجع نفسه.

[39] أنظر: تقرير وحدة التفتيش المشتركة (2020)، مرجع سابق، فقرتان 69 و 70، ص 18.

[40] أنظر: المرجع نفسه، فقرة 75، ص 19.

[41] أنظر: إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات، دائرة الترجمة الشفوية. متوفر على الموقع الرسمي للأمم المتحدة:
دائرة الترجمة الشفوية | إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات (un.org)

[42] أنظر: تقرير وحدة التفتيش المشتركة (2020)، مرجع سابق، فقرة 64، ص 17.

[43] أنظر: المرجع نفسه، فقرة 65، ص 17.

[44] في سياق الأمم المتحدة، تشير "اللغة الرئيسية" عموما إلى اللغة التي نال بها المرشح شهاداته في التعليم العالي. غير أن علماء اللغة خارج نطاق الأمم المتحدة يشيرون عموما إلى "اللغة الرئيسية" باعتبارها "اللغة المنقول إليها"، أي اللغة التي ينجز بها المهنيون اللغويون المهام الموكولة إليهم.
أنظر: إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات، المهن اللغوية. متوفر على الموقع الرسمي للأمم المتحدة:
المهن اللغوية | إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات (un.org)

[45] أنظر: إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات، الترجمة الشفوية في الأمم المتحدة. متوفر على الموقع الرسمي للأمم المتحدة:
الترجمة الشفوية | إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات(un.org)

[46] أنظر: المرجع نفسه.

[47] أنظر: المرجع نفسه.

[48] قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم: 117/36 (باء)، توزيع الوثائق باللغات المختلفة للأمم المتحدة في آن واحد، الجلسة العامة 93، 10 كانون الأول/ديسمبر 1981. متوفر على الموقع:
https://documents-dds-ny.un.org/doc/RESOLUTION/GEN/NR0/402/53/IMG/NR040253.pdf?OpenElement

[49] قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم: 50-11، تعدد اللغات، الدورة الخمسون الجمعية العامة للأمم المتحدة، وثيقة الأمم المتحدة رقم: A/RES/50/11، 15 نوفمبر 1995، الفقرة 6؛ قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم: 328/71، مرجع سابق، فقرة 74.

[50] Le français à l'ONU, bientôt disparu?, 18 MARS 2022. disponible sur l'adresse suivante :
Le français à l'ONU, bientôt disparu? — Genève Vision, un nouveau point de vue (genevevision.ch)

[51] Ibid.

[52] Ibid.

[53] قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم: 50-11، مرجع سابق، الديباجة، فقرات 5 ، 7 و 9.

جدير بالذكر هنا أن الكثير من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة قد اشتكت من ارتفاع عدد ما يُسمى بالاجتماعات غير الرسمية ذات التكلفة المنخفضة التي تعقد بدون ترجمة شفوية في سياق الاجتماعات المدرجة في جدول الاجتماعات التي تطلب الدول الأعضاء عقدها في مقر الأمم المتحدة.

أنظر: تقرير الأمين العام للأمم المتحدة رقم: 656/56، مرجع سابق، فقرة 36.

[54] وثيقة بيروت، اللغة العربية في خطر: الجميع شركاء في حمايتها، المجلس الدولي للغة العربية، 2012، ص 33. متوفرة على الموقع: https://alarabiah.org/wp-content/uploads/2021/05/4486265741436349510.pdf

[55] تقرير وحدة التفتيش المشتركة، إعداد: بابا لويس فال، بيشان زانغ، التعددية اللغوية في مؤسسات منظومة الامم المتحدة: حالة التنفيذ، وثيقة الأمم المتحدة رقم: JIU/REP/2011/4، منشورات الأمم المتحدة، جنيف، 2011، ص iii. متوفر على الموقع:

https://documents-dds-ny.un.org/doc/UNDOC/GEN/G11/021/17/PDF/G1102117.pdf?OpenElement

[56] المرجع نفسه، ص iii.

[57] المرجع نفسه، ص iii.

[58] قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم: 50-11، مرجع سابق، الديباجة، فقرة 6

[59] قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم: 50-11، مرجع سابق، فقرة 6؛ قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم: 328/71، مرجع سابق، فقرة 74.

[60] قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم: 50-11، مرجع سابق، فقرة 9.

[61] قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم: 328/71، مرجع سابق، فقرتان 18، 66.

[62] انظر: قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم: 208/53 (ألف)، خطة المؤتمرات، وثيقة الامم المتحدة رقم: A/RES/53/208، 14 جانفي 1999، فقرة 27. متوفر على الموقع:
https://documents-dds-ny.un.org/doc/UNDOC/GEN/N99/761/63/PDF/N9976163.pdf?OpenElement

[63] انظر: المرجع نفسه، فقرة 20.

[64] انظر: المرجع نفسه، فقرة 28.

[65] انظر: المرجع نفسه، فقرتان 32 و 36.

[66] Nations Unies, « Le multilinguisme, une valeur fondamentale et un principe fondateur des Nations Unies », Journée de la Langue Française. disponible sur l'adresse suivante :
La langue française à l'ONU | Nations Unies

[67] النظام الأساسي لوحدة التفتيش المشتركة، قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم: 31/192 المؤرخ في 22 كانون الاول/ديسمبر 1976، المادة 1. متوفر على الموقع:
https://www.unjiu.org/sites/www.unjiu.org/files/statute_arabic.pdf

[68] Rapport of Joint Inspection Unit, "The implications of additional languages in the United Nations system », UN Document No. JIU/REP/77/5, General Assembly document A/32/237.

مشار إليه في:

Rapport of Joint Inspection Unit, Prepared by Eduard Kudryavtsev Louis-Dominique Ouedraogo, Implementation of Multilingualism in the United Nations System, UN Document No. JIU/REP/2002/11, UN Publication, Geneva, 2003, p. 1. Available at:
https://documents-dds-ny.un.org/doc/UNDOC/GEN/GL9/906/61/PDF/GL990661.pdf?OpenElement

[69] Ibid.

[70] تقرير وحدة التفتيش المشتركة (2011)، مرجع سابق، ص iii.

[71] تقرير وحدة التفتيش المشتركة (2020)، مرجع سابق، ص iii.

[72] تقرير وحدة التفتيش المشتركة لعام 2022 وبرنامج عملها لعام 2023، وثيقة الأمم المتحدة رقم: A/77/34، منشورات الأمم المتحدة، نيويورك، 2023، ص 11–12. متوفر على الموقع:
https://www.unjiu.org/sites/www.unjiu.org/files/a_77_34_a.pdf

[73] تقرير الأمين العام للأمم المتحدة بشأن تعدد اللغات، الدورة 71 للجمعية الأمم المتحدة، مرجع سابق، فقرات 17، 18 و 21 .

[74] المرجع نفسه، فقرة 17 .

[75] أنظر: تقرير وحدة التفتيش المشتركة (2020)، مرجع سابق، فقرة 94، ص 24.

[76] أنظر: المرجع نفسه، فقرة 93، ص 24.

[77] أنظر: المرجع نفسه، فقرة 95، ص 25.

[78] قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم: 328/71، مرجع سابق، فقرتان 42، 66.

[79] أنظر: إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات، المهن اللغوية. متوفر على الموقع الرسمي للأمم المتحدة:
المهن اللغوية | إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات (un.org)

[80] أنظر: إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات، أنشطة التواصل. متوفر على الموقع الرسمي للأمم المتحدة:
أنشطة التواصل | إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات (un.org)

[81] أنظر: المرجع نفسه.

يجتمع أعضاء "شبكة الجامعات الموقعة على مذكرة تفاهم" دوريا مع ممثلي إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات للقيام بما يأتي:

- استعراض التعاون في إطار شبكة الجامعات الموقعة على مذكرة تفاهم واقتراح سبل تعزيز الشبكة وتحسينها؛
- تبادل المبادرات والابتكارات فيما يخص تدريب المهنيين والمدربين في مجال اللغات؛
- تقديم تقرير عن نتائج أنشطة التواصل وأنشطة التدريب المشتركة؛
- مناقشة سبل جعل التدريب الأكاديمي للمهنيين اللغويين أقرب إلى تلبية احتياجات الأمم المتحدة، والاتفاق بشأن تلك السبل.

أنظر: إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات، شبكة الجامعات الموقعة على مذكرة تفاهم. متوفر على الموقع الرسمي للأمم المتحدة: شبكة الجامعات الموقعة على مذكرة تفاهم | إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات(un.org)

[82] أنظر: المرجع نفسه.

وانظر أيضا: تقرير وحدة التفتيش المشتركة (2020)، مرجع سابق، المرفق 10.

[83] أنظر: إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات، شبكة الجامعات الموقعة على مذكرة تفاهم، مرجع سابق.

[84] أنظر: إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات، شراكات أخرى. متوفر على الموقع الرسمي للأمم المتحدة:
شراكات أخرى | إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات (un.org)

[85] أنظر: المرجع نفسه.

[86] تقرير وحدة التفتيش المشتركة (2020)، مرجع سابق، فقرة 107، ص 27.

[87] المرجع نفسه، فقرة 105، ص 26–27.

[88] المرجع نفسه، فقرة 106، ص 27.

[89] أنظر: تقرير الامين العام للأمم المتحدة، مواصلة تنمية وصيانة وإثراء مواقع الأمم المتحدة على الشبكة العالمية، وثيقة الأمم المتحدة رقم: A/AC.198/1999/6، 10 مارس 1999، فقرة 5، ص 2. متوفر على الموقع:
https://digitallibrary.un.org/nanna/record/1488946/files/A_AC-198_1999_6-AR.pdf?withWatermark=0&withMetadata=0&version=1&registerDownload=1

[90] انظر: قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم: 208/53 (جيم)، خطة المؤتمرات، وثيقة الامم المتحدة رقم: A/RES/53/208، 14 جانفي 1999، فقرتين 4 و 7. متوفر على الموقع:
https://documents-dds-ny.un.org/doc/UNDOC/GEN/N99/761/63/PDF/N9976163.pdf?OpenElement

[91] أنظر: تقرير الامين العام للأمم المتحدة، مواصلة تنمية وصيانة وإثراء مواقع الأمم المتحدة على الشبكة العالمية، مرجع سابق، فقرة 43.

[92] الأمم المتحدة، تعدد اللغات في الأمم المتحدة، مكتبة داغ همرشولد، نيويورك، 2023، ص 38.

[93] المرجع نفسه، ص 38.

[94] قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم: 328/71، مرجع سابق، فقرتان 35 و 39.

[95] المرجع نفسه، الفقرات 35، 36، 37 و40.

[96] المرجع نفسه، فقرتان 37 و39.

[97] المرجع نفسه، فقرة 38.

[98] ناريمان إسماعيل متولي، "اللغة العربية بين الانتماء والهوية والتحديات المستقبلية في عصر الرقمنة"، صحيفة اللغة العربية. متوفر على الموقع: صحيفة اللغة العربية(arabiclanguageic.org)

[99] المرجع نفسه.

[100] أنظر: منظمة الأمم المتحدة، الموقع الشبكي: ما يزيد عن عشرين عاما من الريادة. متوفر على الموقع الرسمي للأمم المتحدة: العربية في المنظمة | الأمم المتحدة(un.org)

[101] أنظر: الصفحة الرئيسية لموقع للأمم المتحدة، على الرابط الآتي:
أخبار الأمم المتحدة | منظور عالمي قصص إنسانية (un.org)

[102] أنظر: المرجع نفسه.

[103] تقرير وحدة التفتيش المشتركة (2020)، مرجع سابق، فقرة 107، ص 27.

[104] وزارة الخارجية الفرنسية، "الاستراتيجية الدولية من أجل اللغة الفرنسية وتعدد اللغات". متوفرة على الموقع:
الاستراتيجية الدولية من أجل اللغة الفرنسية وتعدد اللغات - وزارة أوروبا والشؤون الخارجي (diplomatie.gouv.fr)

[105] وثيقة بيروت، "اللغة العربية في خطر: الجميع شركاء في حمايتها"، المجلس الدولي للغة العربية، 2012، ص 18-19. متوفرة على الموقع:
https://alarabiah.org/wp-content/uploads/2021/05/4486265741436349510.pdf

[106] المرجع نفسه.